أحكام وشروط صرف العملات

تسري اعتباراً من ١ يناير ٢٠٢٠.

بنك أبوظبي التجاري
ADCB

adcb.com

بنك أبوظبي التجاري ش.م.ع
أحكام وشروط صرف العملات

آلية سريان هذه الأحكام والشروط

تشتمل الأحكام والشروط على الأقسام الآتية:

القسم ١	–	أحكام عامة
القسم ٢	–	منصة جو تريد
القسم ٣	–	معاملات صرف العملات
القسم ٤	–	معاملات صرف العملات المضمونة
الملحق ١	–	تحذيرات المخاطر العامة
الملحق ٢	–	المصطلحات

المحتويات

القسم ١: الأحكام العامة **٤**

١- مقدمة ٤
٢- اتفاقية البنك معك ٤
٣- طريقة تواصلك مع البنك ٦
٤- طريقة تواصل البنك معك ٨
٥- المعلومات التي يجب عليك تقديمها ٩
٦- الأشخاص المفوضون من قبلك ١١
٧- الرسوم والتكاليف والنفقات ١٢
٨- الإفادات والضمانات والتعهدات المقدمة منك ١٢
٩- حقوق البنك ١٥
١٠- تغيير هذه الأحكام والشروط ١٦
١١- إنهاء هذه الاتفاقية ١٦
١٢- إغلاق الحسابات أو وقفها أو تجميدها أو حجبها أو تعليقها ١٧
١٣- الامتثال للقوانين ١٨
١٤- حدود التزامات البنك ١٨
١٥- تعارض المصالح ١٩
١٦- سرية المعلومات ٢٠
١٧- الضرائب ٢١
١٨- العقوبات والامتثال للقواعد التنظيمية ٢٣
١٩- مسائل عامة ٢٥
٢٠- القانون المطبق والاختصاص القضائي ٢٦

Ver.01/November2025

القسم ٢: أحكام إضافية لمنصة جو تريد ٢٨

١- الطلب ٢٨

٢- الوصول ٢٨

٣- البدء ٢٩

٤- الطلبات والتسوية والمقاصة ٣٠

٥- مسؤولياتك ٣١

٦- الملكية الفكرية ٣٢

القسم ٣: أحكام إضافية بشأن معاملات صرف العملات ٣٣

١- الطلب ٣٣

٢- التنفيذ ٣٣

٣- البدء ٣٣

٤- المدفوعات ٣٣

٥- التسوية ٣٤

٦- الإنهاء ٣٥

القسم ٤: أحكام إضافية بشأن معاملات صرف العملات المضمونة ٣٦

١- الطلب ٣٦

٢- التنفيذ ٣٦

٣- البدء ٣٦

٤- المدفوعات ٣٦

٥- حساب تداول بالهامش ٣٧

٦- التسوية ٣٨

٧- الإنهاء ٣٨

الملحق ١: تحذيرات المخاطر العامة ٤٠

١- مخاطر سعر الصرف ٤٠

٢- المخاطر المعادن الثمينة ٤٠

٣- المخاطر القانونية ٤٠

٤- مخاطر الانتقال ٤١

٥- مخاطر المشتقات المالية ٤١

٦- مخاطر الضريبة ٤١

الملحق ٢: المصطلحات ٤٢

١- التفسير ٤٢

٢- التعاريف ٤٢

القسم ١: أحكام عامة

١- مقدمة

١-١ تشكل هذه الأحكام والشروط، مع المستندات المرافقة المذكورة في البند ٢-١، والتي يتم تعديلها من وقت لآخر، اتفاقية خدمات تداول صرف العملات بينك وبين البنك. ويتعين عليك كجزء من اتفاقيتك مع البنك ملء وتوقيع نموذج يتضمن هذه الأحكام والشروط كمرجع. وأنت توافق على أن أي طريقة إلكترونية أو طريقة أخرى لقبول هذه الأحكام والشروط التي يحددها البنك من وقت لآخر ستُعتبر بمثابة قبول منك بالالتزام بهذه الأحكام والشروط وكأنها موافقة خطية. وتتوفر هذه النماذج على www.adcb. com/ar/tools-resources/application-forms/applicationforms-business.

١-٢ يشتمل القسم ١ هذا على الأحكام العامة التي تسري على جميع الخدمات المقدمة بموجب اتفاقية البنك معك.

١-٣ تتضمن الأقسام من ٢ إلى ٤ من هذه الأحكام والشروط البنود التي تنطبق أيضاً في حال وافق البنك على تزويدك بخدمات محددة وفقاً لطلباتك من وقت لآخر.

١-٤ للاستفسارات المتعلقة بهذه الأحكام والشروط أو بخدمات البنك، يمكنك الاتصال بالبنك من خلال اتباع التعليمات المبينة في الموقع الإلكتروني للبنك.

١-٥ نلفت عنايتك إلى تحذيرات المخاطر المبينة في الملحق ١ وإلى أية تحذيرات أخرى يحيطك البنك علماً بها من وقت لآخر بشأن بعض الأنواع المعينة من الاستثمارات أو المعاملات أو المنتجات أو الخدمات.

١-٦ لمزيد من المعلومات حول استخدامات بعض الكلمات والعبارات الواردة في هذه الأحكام والشروط، يرجى الاطلاع على الملحق ٢.

٢- اتفاقية البنك معك

٢-١ تشتمل اتفاقية البنك معك على:

٢-١-١ هذه الأحكام والشروط؛

٢-١-٢ أي نموذج يقدمه لك البنك وقمت باستكمال بياناته وتقديمه للبنك تطلب فيه استخدام أي من الخدمات؛ و

٢-١-٣ أي مستندات أخرى يُعدها البنك وتشتمل على الأحكام الخاصة التي تسري على الخدمات المقدمة لك من البنك بموجب هذه الأحكام والشروط (مثل رهن حساب صرف العملات).

٢-٢ في حال عدم التوافق بين أحكام المستندات الموجودة في البند ٢-١، تسري الأحكام بالترتيب التالي:

٢-٢-١ مستند من النوع الموضح في البند ٢-١-٣ (إن وجد)؛

٢-٢-٢ نموذج من النوع الموضح في البند ٢-١-٢ (إن وجد)؛

٢-٢-٣ هذه الأحكام والشروط.

٢-٣ تشكل المستندات الواردة في البند ٢-١ كلها معاً اتفاقية واحدة ملزمة بينك وبين البنك. ومع ذلك، يرجى العلم بأن هذه الأحكام والشروط لا تلغي ولا تحل محل أية أحكام وشروط أخرى قد تكون وافقت عليها مع البنك بشأن أي حسابات مصرفية أو منتجات أو خدمات

أو معاملات غير تلك المنصوص عليها في هذه الأحكام والشروط. فعلى وجه الخصوص، قد تنطبق أحكام وشروط منفصلة على خدمات أخرى يقدمها لك البنك.

٢-٤ إنك توافق على أن هذه الأحكام والشروط تكون سارية وتصبح اتفاقية ملزمة بينك وبين البنك عند تحقق حالة أو أكثر من الحالات الآتية:

٢-٤-١ يوافق البنك على نموذج طلبك (شفهياً، أو عبر البريد الإلكتروني، أو بأي وسيلة أخرى)؛

٢-٤-٢ تستخدم المنصة أو تدخل في معاملة مع البنك؛ و/أو

٢-٤-٣ موافقة البنك على طلبك المقدم (بأية وسيلة كانت) بشأن الحصول على أية خدمة من الخدمات المنصوص عليها في هذه الأحكام والشروط.

٢-٥ إنك توافق على أن هذه الأحكام والشروط بينك وبين البنك سوف تدخل حيز التنفيذ بأية طريقة من الطرق المقررة قانوناً، بما فيها الموافقة الضمنية من جانبك والتي يُستدَل عليها من خلال أي سلوك يُفسر على أنه علامة على القبول بهذه الأحكام والشروط، بما في ذلك الحالات المشار إليها في البند ٢-٤. وتجاوزاً للشك، وإلى الحد الذي يسمح به القانون، لن يُطلب منك التوقيع على هذه الأحكام والشروط حتى تصبح اتفاقية ملزمة بينك وبين البنك. ومع ذلك، أنت توافق على أن البنك يحتفظ بحقه بطلب ذلك منك.

٢-٦ يشكل القسم ١ هذا الأحكام والشروط المعمول بها عموماً والتي تسري على جميع الخدمات المقدمة بموجب هذه الأحكام والشروط. وسيتعين عليك استكمال نموذج طلب أو أكثر تبين فيه الخدمات المحددة التي ترغب في الحصول عليها من وقت لآخر من البنك. وفي حال وافق البنك على تزويدك بالخدمات المطلوبة، فإن كل خدمة منها سوف تخضع للأحكام المنصوص عليها في القسم الخاص بها، ويصبح ذلك القسم جزءاً من الاتفاقية المبرمة بينك وبين البنك.

٢-٧ قد ترغب أحياناً في الحصول على الخدمات الإضافية التي يقدمها البنك بعد تفعيل هذه الأحكام والشروط بينك وبين البنك. في مثل هذه الحالة، يتعين عليك تعبئة وتقديم نموذج الطلب الذي يخصصه البنك من وقت لآخر لأغراض طلب تقديم الخدمات. وفي حال وافق البنك على تزويدك بهذه الخدمات الإضافية، فإن علاقتك مع البنك وكل خدمة منها سوف تخضع للأحكام المنصوص عليها في القسم الخاص بها من هذه الأحكام والشروط، ويصبح ذلك القسم جزءاً من الاتفاقية المبرمة بينك وبين البنك.

٢-٨ يجب أن تكون إما عميلاً حالياً أو تقدمت بطلب لتصبح عميلاً لدى البنك بموجب أحكام وشروط الخدمات المصرفية للأفراد و/أو للشركات. وقد تنطبق أحكام وشروط الخدمات المصرفية للأفراد و/أو للشركات على أي من هذه الحسابات. وفي حال تعارض بنود أحكام وشروط الخدمات المصرفية للأفراد أو الشركات مع هذه الأحكام والشروط، تسري هذه الأحكام والشروط. أنت توافق أيضاً على أنه يجوز للبنك خصم أو منح أو تحويل الأموال من أو إلى الحسابات التي يفتحها البنك لصالحك دون موافقتك المسبقة أو إخطارك من أجل تنفيذ أي تعليمات تقدمها إلى البنك أو في ما يتعلق بأي مبالغ مستحقة عليك لصالح البنك أو أي مقدم خدمات خارجي بموجب هذه الأحكام والشروط.

مقدمو الخدمات الخارجيون

٢-٩ يحق للبنك تفويض أو تعهيد أداء أي خدمة بموجب هذه الأحكام والشروط (بما يشمل استضافة المنصة) لأي مقدم خدمات خارجي مؤهل، بما في ذلك أي من الكيانات التابعة للبنك.

٢-١٠ إن البنك غير مسؤول عن أي التزامات أو خسائر (بما في ذلك خسارة الأرباح أو الفرص) الناشئة عن أو في ما يتعلق بخدمات ينسقها لك البنك (بما في ذلك استخدامك للمنصة وفق ما يحدده مشغل المنصة).

٣- طريقة تواصلك مع البنك

٣-١ يجوز للبنك أن يطلب منك من وقت لآخر ووفقاً لتقديره المطلق أن توجه إليه مكاتبات محررة بنموذج محدد أو مرسلة بطريقة معينة بحسب الخدمة موضوع المكاتبة، أو لأي سبب آخر يراه البنك مناسباً.

٣-٢ باستثناء ما قد يحدده البنك من وقت لآخر، ووفقاً لطبيعة ومحتوى هذه المكاتبات، فإنه يمكن توجيه هذه المكاتبات إلى البنك بالطرق والوسائل الآتية:

٣-٢-١ إما خطياً عبر البريد الإلكتروني أو الفاكس أو بإحدى وسائل التراسل الآمن إلى جهة الاتصال المبينة على الموقع الإلكتروني؛ أو

٣-٢-٢ عبر قنوات الاتصال الإلكترونية المعتمدة للاستخدام لدى البنك لأغراض هذه الأحكام والشروط من وقت لآخر.

٣-٣ أما بالنسبة للمكاتبات التي تعتبر رسمية (مثل المطالبات أو الإشعارات التي يتعين توجيهها بموجب هذه الأحكام والشروط)، فيجب تسليمها باليد أو إرسالها بالبريد إلى عنوان البنك المسجل في الأحكام والشروط ٦ لحلول الأسواق المالية.

٣-٤ لا تعتبر المكاتبات الموجهة منك إلى البنك مُبَلغةً ومنتجة لآثارها القانونية إلا إذا استلمها البنك فعلياً.

٣-٥ أما بالنسبة للمكاتبات الخطية التي يتعين عليك توجيهها للبنك، فلا يعتدّ البنك بها (حسب اختياره) إلا إذا كانت موقّعةً منك (بالتوقيع باليد أو الإلكتروني) أو من الشخص أو الأشخاص الذين يمثلونك أصولاً والذين يحتفظ البنك بنماذج تواقيعهم لديه في سجلاته الرسمية.

٣-٦ يُعامِل البنك المكاتبات الواردة إليه على أنها مكاتبات صحيحة وأصلية إذا رأى وبحسن نية أنها صادرة منك (أو من ممثليك المعتمدين) ، وليس على البنك أي التزام بإثبات أو التحقق من صحة المكاتبات.

٣-٧ في الأحوال التي يتلقى فيها البنك تعليمات صادرة أو يُزعَمُ بصدورها منك في شكل خطاب أو رسالة بريد إلكتروني أو أي شكل آخر مقبول لدى البنك، يجوز للبنك العمل (أو التصرف على أساس أنها صادرة من مقدم خدمات خارجي أو وكيل للبنك) بمقتضى تلك التعليمات دون إجراء أي تقصّي حول هوية أو صلاحية الشخص الذي أصدر تلك التعليمات أو حول صحة المراسلة الواردة، وله أن يتصرف على أساس أن تلك التعليمات صادرة عنك وأنك ملزم بعواقبها. وتسري هذه القاعدة بصرف النظر عن نوع المعاملة أو حجم الخطأ أو سوء الفهم أو الغموض أو الغش أو التزوير أو عدم توفر التفويض اللازم بالنسبة لتلك المكاتبة، ولن يكون على البنك السعي لأن يحصل منك على أي تأكيدات من أي نوع. ويجوز لممثل البنك المعني أن يقرر التثبت من صحة التوقيع تماشياً مع الممارسات المعتادة للبنك في مثل هذه الأحوال والرجوع للتواقيع التي قُدمت نماذجها للبنك وفق ما نصّ عليه البندان ٥ و٦-١.

٣-٨ يحق للبنك أن يشترط احتواء أي تعليمات يتم تقديمها عبر الهاتف على رقم هوية هاتفي أو رمز تعريف آخر يحدده البنك من وقت لآخر. وستكون مسؤولاً عن أي سوء استخدام لأي رمز لرقم الهوية. ويجوز للبنك تسجيل التعليمات المعطاة عبر الهاتف باستخدام أي طريقة يجدها البنك مناسبة. وفي حال عدم وجود خطأ واضح، سيكون سجل البنك لأي تعليمات قاطعاً وملزماً.

٣-٩ لن يكون البنك مسؤولاً عن أي أضرار ناجمة عن فقدان أو سرقة أو فساد أو تغيير أو إفصاح عن أي رسائل بريد إلكتروني أو أي رسائل إلكترونية أو مكاتبات (بما في ذلك عن طريق تقديم النماذج المتاحة إلكترونياً) بينك وبين البنك.

٣-١٠ يحق للبنك رفض تنفيذ أي تعليمات تصدر منك إليه بموجب هذه الأحكام والشروط. وفي مثل هذه الأحوال، يتخذ البنك كافة الإجراءات المعقولة لإشعارك بذلك وفقاً لأحكام البند ٤. وتجاوزاً للشك، فلن يكون البنك ملزماً بإبداء أية أسباب أو مبررات لرفضه تنفيذ تعليماتك.

٣-١١ عند إرسال أي تعليمات أو نماذج طلبات أو صفحات توقيع إلى البنك عبر الفاكس أو كصور ممسوحة ضوئياً أو بالبريد الإلكتروني أو كصورة ضوئية أو بأي شكل آخر (غير النسخة الأصلية)، فإنه يجوز للبنك رفض العمل بمقتضاها لحين استلام الأصل. وفي حال وافق البنك على العمل بمقتضى صور المستندات، فعليك تزويد البنك بالأصل خلال الفترة التي يقررها البنك. وفي حال عدم قيامك بذلك، يحق للبنك إلغاء أي إجراء تكون قد اتخذته اعتماداً على صور المستندات وعلى نفقتك الخاصة.

٣-١٢ سوف تقوم بتعويض البنك وأي مقدم خدمات خارجي (والمديرين والموظفين والوكلاء والمراسلين التابعين لهم) عن جميع التكاليف والخسائر، بما في ذلك خسائر الأرباح، والتي تتكبدها نتيجة أو في ما يتعلق بأي شيء تم تنفيذه أو إغفاله عملاً بأي تعليمات مقدمة من قبلك (سواء عبر البريد الإلكتروني أو الفاكس أو عبر خطاب أو بالهاتف أو غير ذلك).

٣-١٣ تعتبر التعليمات مُستلَمَة أصولاً عند ورودها لوحدة التداول والإدارة في البنك أثناء ساعات العمل المعتادة، أو عند بداية يوم العمل التالي إذا كانت قد وردت بعد انتهاء ساعات العمل المعتادة.

حدود المسؤولية

٣-١٤ على الرغم من أن البنك يتخذ كافة الإجراءات المعقولة من الناحية العملية لضمان أمن معاملاتك والحفاظ على سرية وخصوصية مراسلاتك معه، فإنك توافق على أن وسائل الاتصالات الإلكترونية بينك وبين البنك لا تعتبر من وسائل الاتصالات الموثوقة والآمنة والسرية بصورة مطلقة وكاملة.

٣-١٥ في حال قررتَ اعتماد قنوات الاتصال الإلكتروني كوسيلة لإرسال واستلام المكاتبات والمراسلات، فإنك تتحمل وحدك جميع المخاطر المترتبة على ذلك. وبناءً عليه فلا يتحمل البنك ولا أي كيان من الكيانات التابعة له المسؤولية عن أية خسارة (بما في ذلك خسارة الأرباح أو الفرص) تنشأ أو تتعلق بما يلي:

٣-١٥-١ إنشاء و/أو تسليم و/أو إدارة و/أو استلام أية مكاتبات عبر قنوات الاتصال الإلكتروني؛

٣-١٥-٢ أية أخطاء أو تأخير في إرسال أية مكاتبات، أو إجراء أي تغييرات غير مصرح بها أو أي استخدام أو تلاعب بالمعلومات الواردة فيها، أو أية أخطاء أو تأخيرات تنجم عن تسليمها؛

٣-١٥-٣ أية فيروسات مصاحبة للمراسلات الإلكترونية؛ و/أو

٣-١٥-٤ أي وصول غير مصرح به من أي طرف من الغير، أو الإفصاح عن المعلومات السرية لأي طرف من الغير نتيجة استلام أو تسليم البيانات عبر الوسائط المشار إليها في البند ٣-١٥.

٣-١٦ فضلاً عن أي تحديد أو استثناءات أخرى لمسؤولية البنك بموجب هذه الأحكام والشروط، لا يتحمل البنك أو مقدمو الخدمات الخارجيون المسؤولية عن أية خسارة (بما في ذلك خسارة الأرباح أو الفرص) تنشأ أو تتعلق بما يلي:

٣-١٦-١ أي معاملة غير مصرح بها تقوم بإنجازها عبر أي وسيلة اتصال إلكتروني قبل أن تخطر البنك بها أو بأي إساءة استخدام أو خسارة أو سرقة أو إفصاح عن معلوماتك؛

٣-١٦-٢ أي نشاط احتيالي يجري عبر أية مراسلات إلكترونية (إلا إذا كان النشاط الاحتيالي قد وقع من جانب البنك)؛

٣-١٦-٣ عدم مراعاتك للالتزامات المتعلقة بالجوانب الأمنية المنصوص عليها في الاتفاقية؛

٣-١٦-٤ وصولك أو استخدامك لقنوات الاتصال الإلكتروني التي يوفرها البنك بطريقة أو لغرض غير مصرح به من البنك؛

٣-١٦-٥ أي ضياع للمعلومات أو التعليمات أثناء الإرسال لأسباب غير متوقعة؛

٣-١٦-٦ محاولة أي طرف من الغير الوصول إلى قنوات الاتصال الإلكتروني التي يوفرها البنك (بما في ذلك المنصة) وأي معلومات تتبع لك بصورة غير مصرح بها؛

٣-١٦-٧ تسليم أو حذف أو عدم تخزين أو التسليم الخاطئ لأية تعليمات مرسلة عبر قنوات الاتصال الإلكتروني؛

٣-١٦-٨ المعاملات التي تنفذ بموجب تعليمات وردت عبر قنوات الاتصال الإلكتروني قبل إلغاء ميزة وصولك إلى أية قناة من قنوات الاتصال الإلكتروني المقدمة لك من البنك؛

٣-١٦-٩ استخدامك لقنوات الاتصال الإلكتروني، بما في ذلك المواد والبيانات و/أو البرمجيات التي يتم تنزيلها أو الحصول عليها عبر استخدام قنوات الاتصال الإلكتروني؛ و/أو

٣-١٦-١٠ أي ضرر يلحق بأجهزتك أو برامجك نتيجة استخدامك قنوات الاتصال الإلكتروني.

٤- طريقة تواصل البنك معك

٤-١ يجوز للبنك (أو مقدم خدمات خارجي بالنيابة عنه) إرسال المكاتبات أو الإشعارات التي يتعين عليه توجيهها إليك إما من خلال إرسالها مع أحد مندوبي البنك لتسليمها لك باليد، أو بإرسال نسخة خطية منها بالبريد (المسبق الدفع) إلى البيانات الواردة في استمارة الطلب المعنية أو في أي مستندات تتعلق بأي معاملة، أو من خلال أي وسيلة من وسائل الاتصال الإلكتروني مثل الفاكس أو البريد الإلكتروني أو الرسائل النصية القصيرة أو الهاتف أو وسائل التراسل الآمن أو تطبيق الهاتف المتحرك أو الموقع الإلكتروني أو أية وسيلة أخرى يسمح بها القانون. وتعتبر المكاتبات مُبَلّغةً رسمياً لك:

٤-١-١ في تاريخ التسليم إن كان قد تم تسليمها لك باليد؛

٤-١-٢ في يوم العمل التالي ليوم الإرسال، إن كان الإرسال قد تم إلى العنوان المدون في سجلات البنك؛

٤-١-٣ في يوم تأكيد شركة التوصيل على الاستلام، إن كان الإرسال قد تم عبر شركة توصيل إلى العنوان المدون في سجلات البنك؛

٤-١-٤ في يوم نشر المكاتبة على موقع البنك، إن كان الإرسال قد تم للموقع الإلكتروني للبنك؛ و/أو

٤-١-٥ في يوم الإرسال، إن كان الإرسال قد تم عبر إحدى وسائل الإرسال الإلكترونية.

٤-٢ في حال استلم البنك أي خطاب موجه إليك من طرف خارجي، فسيقوم البنك وبأسرع ما يمكن بإعادة إرسال الخطاب إلى عنوانك المدون في سجلات بنك أبوظبي التجاري، أو بإرساله عبر إحدى وسائل الاتصال الإلكتروني مثل الفاكس أو البريد الإلكتروني أو الرسائل النصية القصيرة أو الهاتف أو إحدى وسائل التراسل الآمن أو غير ذلك. ولن يكون على البنك أي التزام آخر بشأن إعادة إرسال أي بريد أو مكاتبات أخرى إليك. والبنك مفوض باستيفاء رسم لقاء إعادة إرسال مثل تلك المكاتبات إليك بالطريقة التي يراها مناسبة. ولا يتحمل البنك المسؤولية عن أية خسارة (بما في ذلك خسارة الأرباح أو الفرص) تنشأ أو

تتعلق بعدم استلامك مثل تلك المكاتبات أو المراسلات المشار إليها أعلاه لأي سبب من الأسباب.

٥- المعلومات التي يجب عليك تقديمها

٥-١ يجب عليك تزويد البنك فوراً حين الطلب بكافة المعلومات والمستندات (بما فيها على سبيل المثال لا الحصر المستندات التأسيسية والرخصة التجارية إن كنت شخصاً معنوياً) والتواقيع والبيانات الضريبية والشهادات الذاتية التي قد يحتاجها البنك لأي غرض كان. ويشمل ذلك (ولكن لا يقتصر على) تمكين البنك من الامتثال للقوانين المعمول بها، بما في ذلك المتطلبات الخاصة بأنظمة مكافحة غسيل الأموال وبسياسة «اعرف عميلك» المعمول بها في البنك والمتعلقة بالعلاقة الناشئة بينك وبين البنك، أو المتعلقة بالالتزامات الضريبية. وقد تشمل المعلومات المذكورة (على سبيل المثال لا الحصر) والتي قد يطلبها البنك منك من وقت لآخر على بيانات حسابك وكافة البيانات والمستندات والشهادات المتعلقة بهويتك وبإقامتك الضريبية وجنسيتك ومصدر أموالك المودعة لدى بنك أبوظبي التجاري. كما تشمل أيضاً كافة المعلومات والمستندات التي قد يطلبها البنك للأغراض المتعلقة بالسياسات والإجراءات الداخلية الخاصة به. فضلاً عن ذلك، فقد يطلب منك البنك مستندات إضافية قبل تقديم أي خدمات لك. ولا يتحمل البنك المسؤولية عن أية تأخيرات أو خسائر (بما في ذلك خسارة الأرباح أو الفرص) قد تنتج بسبب المتطلبات المذكورة أعلاه.

٥-٢ إذا كنت شخصاً معنوياً فعليك تزويد البنك بكافة البيانات والمستندات التي يطلبها لتمكينه من إثبات هوية المالك المنتفع النهائي لك ورقم التعريف الضريبي وتاريخ/ مكان الميلاد وبيانات الجنسية والإقامة وكافة الإيضاحات ذات الصلة و/أو حالة ومصدر أموال المالك المنتفع النهائي و/أو شركاته الفرعية (بما في ذلك المستندات التأسيسية والرخص التجارية، إن كان ذلك منطبقاً).

٥-٣ إنك توافق على أنه (وبصرف النظر عن أي بند آخر في هذه الأحكام والشروط) في حال عدم تزويد البنك بما يطلبه من مستندات ومعلومات، أو في حال تزويد البنك بمستندات ومعلومات غير دقيقة أو غير كاملة أو مضللة، فإنه يجوز للبنك اتخاذ الإجراءات الآتية:

٥-٣-١ تعطيل وصولك إلى المنصة؛

٥-٣-٢ رفض الدخول في أي معاملات إضافية؛ و/أو

٥-٣-٣ إنهاء علاقته معك.

الالتزامات المتعلقة بالمعلومات والمستندات

٥-٤ إنك تضمن بموجبه وتصرح وتتعهد بأن تكون جميع المعلومات والمستندات التي تزود البنك بها كاملة وصحيحة ودقيقة وغير مضللة، وإنك تفوض البنك وتوافق على قيامه بالتحقق من صحة تلك المعلومات والمستندات لدى أي مصدر يراه مناسباً.

٥-٥ إذا كنت شخصاً طبيعياً، فعليك القيام فوراً (وفي كافة الأحوال خلال موعد لا يزيد على ٣٠ يوماً من وقوع أي تغيير أو من علمك بأرجحية وقوع أي تغيير) بإشعار البنك خطياً وإبلاغه بآخر المستجدات حول أية تغييرات في وظيفتك أو أعمالك أو عناوينك أو جنسيتك أو حالة إقامتك (بما في ذلك إقامتك الضريبية) أو أية معلومات ومستندات أخرى تقدمها للبنك من وقت لآخر. وإن كنت أو أصبحت من مواطني الولايات المتحدة الأمريكية أو كنت تسعى للحصول على جنسيتها، أو في حال أصبحت خاضعاً للالتزامات الضريبية الأمريكية، فعليك إبلاغ البنك بذلك فوراً. تخضع معالجة معلوماتك الشخصية للشروط الموضحة في

إشعار الخصوصية الخاص بالبنك، والمتاح على الرابط adcb.com/mib/Privacy-Policy. وأنت تقرّ بأن البنك قد يجمع ويستخدم البيانات الشخصية كما هو موضح في إشعار الخصوصية.

٥-٦ إذا كنت شخصاً معنوياً، فعليك إبلاغ البنك فوراً بأية تغييرات تطرأ على مستنداتك التأسيسية ورخصك التجارية وكافة المعلومات الأخرى ذات الصلة، وتزويد البنك بكافة المعلومات والمستندات المُحَدّثة. وعند تحديث أو تجديد أي وثيقة من الوثائق التأسيسية أو أي من الرخص التجارية، فعليك تزويد البنك فوراً بالنسخ المحدثة منها، بالإضافة إلى أي وثيقة تأثرت بالتغيير الحاصل (مثل الوثائق التي يتصرف بموجبها أي شخص بالنيابة عنك في هذه الأحكام والشروط على سبيل المثال لا الحصر). وفي حال كنت أو أصبحت أو سعيت لتصبح من الكيانات التي تتخذ من الولايات المتحدة الأمريكية موطناً لها، أو في حال أصبحت خاضعاً للالتزامات الضريبية الأمريكية، فعليك إبلاغ البنك بذلك خطياً فوراً.

٥-٧ وفي حال كنت قد كشفت أو أفصحت للبنك عن أية معلومات حول أشخاص طبيعيين مثل مفوضيك، والمديرين، والمسؤولين، والموظفين، فإنك تقرّ بأن ذلك تم وفقاً لقانون حماية البيانات المعمول به (وبطريقة لا تسبب للبنك أي خرق لذلك القانون). كما تؤكد أنه قبل أي إفصاح من هذا القبيل أو إتاحة المعلومات، وعند الحاجة بموجب قانون حماية البيانات، ستقوم بإخطار هؤلاء الأشخاص بشكل واضح وصريح ومفهوم بأن البنك سيقوم بمعالجة معلوماتهم، والحصول على موافقتهم عُلى كشف بياناتهم الشخصية للبنك لأغراض تنفيذ أي إجراء منصوص عليه في هذه الأحكام والشروط، وتقديم المساعدة اللازمة للبنك للامتثال لالتزاماته القانونية.

تسجيل المكالمات الهاتفية وغيرها من أنواع الاتصالات الأخرى

٥-٨ إنك توافق بموجبه على تسجيل كافة المحادثات التي تجريها أنت أو أي من الأشخاص المفوضين أصولاً عنك والمديرين والمسؤولين والموظفين مع موظفي البنك ومسؤوليه وممثليه، وعلى احتفاظ البنك بكافة المكاتبات التي ترسلها أنت أو من يمثلك إلى البنك عبر أية وسيلة، بما في ذلك لأغراض التدريب، وضمان الجودة، وتأكيد المعاملات والامتثال للمتطلبات التنظيمية والسياسات الداخلية. كما توافق على أنه إذا دعت الحاجة فإنك ستسعى للحصول على كافة الموافقات اللازمة من (وتوجيه كافة الإشعارات الضرورية بتلك التسجيلات وبحفظها إلى) كافة الأشخاص والموظفين والمديرين والمسؤولين المفوضين من قبلك. كما توافق، وبالقدر المسموح به قانوناً، على جواز استعمال تلك التسجيلات والمكاتبات كأدلة إثبات في أية منازعات قد تنشأ بينك وبين البنك.

السجلات المحفوظة لدى البنك

٥-٩ يجوز للبنك طوال فترة استخدامك أياً من خدمات البنك ولأية فترة لاحقة، حفظ كافة المعلومات والمكاتبات والمستندات المتعلقة بك وبالخدمات المقدمة لك في وسيلة إلكترونية أو بأية وسيلة أخرى من وسائل التخزين التي يراها البنك مناسبة. كما أنك توافق على أن النسخ المطبوعة والصور الضوئية لتلك المستندات تعتبر إثباتاً قاطعاً على صحة محتواها.

٥-١٠ باستثناء حالات الخطأ الظاهر، فإن المعلومات المخزنة في سجلات البنك تعتبر إثباتاً قاطعاً وملزماً على كافة المعاملات الجارية بينك وبين البنك، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، المعاملات التي جرت بموجب تعليمات شفهية أو خطية أو إلكترونية، وبناءً عليه فإن أي شهادة أو بيان آخر يصدر بشأنها من البنك يعتبر إثباتاً قاطعاً ونهائياً، مع مراعاة كافة الحقوق الممنوحة لك بموجب هذه الأحكام والشروط في الطعن في صحة مثل تلك المعلومات.

١١-٥ وإنك تتخلى بموجبه عن أي حق لك بالتقدم بأي طلب لتدقيق أو استنساخ تلك السجلات، إلا إذا كان ذلك بموجب أمر قضائي أو بطلب من أية جهة تنظيمية تتمتع بالسلطة القانونية على البنك.

٦- الأشخاص المفوضون من قبلك

٦-١ يجوز لك تعيين شخص أو أكثر للتعامل مع البنك بالنيابة عنك (مثل توجيه التعليمات للبنك أو الدخول في معاملات أو استخدام المنصة أو التوقيع على مستندات بالنيابة عنك) إن كنت ترغب في ذلك. فإذا عينت شخصاً أو أكثر فأنت توافق على حق البنك بطلب توقيع اتفاقية منفصلة من جانبها معك ومع الشخص المفوض من قبلك. ويجب عليك التقيد بمتطلبات البنك أو مقدم الخدمات الخارجي لتقديم أسماء ونماذج تواقيع الأشخاص المفوضين من قبلك. كما يتعين عليك إخطار البنك فوراً بأية تغييرات تطرأ من وقت لآخر على قائمة أسماء الأشخاص المفوضين من قبلك، مع منح البنك أو مقدم الخدمات الخارجي وقتاً كافياً للتصرف وفقاً لذلك.

٦-٢ يخضع تعيين أشخاص مفوضين من قبلك لنجاحهم في تجاوز عمليات التحقق ذات الصلة بغسيل الأموال والعقوبات والحظر وغيرها من عمليات التحقق وفقاً للقانون المطبق والسياسات الداخلية للبنك.

٦-٣ يحق للبنك أن يعتمد على قائمة الأشخاص المفوضين في سجلاته، وعلى التعليمات الصادرة عن أي شخص في تلك القائمة. كما أن أي إشارة إليك في هذه الاتفاقية تشمل الإشارة إلى الأشخاص المفوضين بالتصرف بالنيابة عنك، حيثما ينطبق ذلك. وتجاوزاً للشك، فإن الأشخاص الذين يتصرفون بصفتهم مفوضين بالتصرف بالنيابة عنك يخضعون في تصرفاتهم وفي التعليمات التي يوجهونها بالنيابة عنك لأحكام وشروط هذه الاتفاقية، كلما كان ذلك منطبقاً، وتحديداً بموجب البند ٣ من القسم الأول.

٦-٤ لا يتوجب على البنك التأكد من سبب إعطاء أي تعليمات أو من مضمون تلك التعليمات، وأنت تلتزم بتعويض البنك عن أي خسائر، أو مطالبات، أو أعمال، أو دعاوى، أو أضرار، أو تكاليف أو مصاريف يتحملها البنك من أي نوع كان وبأي شكل من الأشكال ناتجة عن أو تتعلق بقيام البنك بتنفيذ أو عدم تنفيذ التعليمات المقدمة من قبل الأشخاص المفوضين.

٦-٥ أي معاملة يقوم البنك بتنفيذها وفقاً لتعليمات موجهة من قبل شخص مفوض سوف تُنفذ وفقاً لهذه الأحكام والشروط.

٦-٦ تجاوزاً للشك، فإن المعلومات المقدمة من أو إلى أحد الأشخاص المفوضين بموجب هذه الأحكام والشروط تُعتبر مقدمةً منك أو إليك، بحسب الأحوال. كما يتعين عليك ضمان امتثال الأشخاص المفوضين من قبلك لكافة أحكام وشروط الاتفاقية الملزمة لك، كلما كان ذلك منطبقاً.

٦-٧ في حال وفاتك أو انعدام أهليتك القانونية أو قيامك بسحب التفويض الممنوح لهؤلاء الأشخاص، تنتهي سلطة الأشخاص المفوضين بالتصرف بالنيابة عنك بشأن الحسابات المصرفية الخاضعة لأحكام هذه الاتفاقية من تلقاء نفسها اعتباراً من تاريخ استلام البنك إشعاراً خطياً بالوفاة أو بانعدام الأهلية القانونية أو سحب التفويض.

٦-٨ إنك توافق بموجبه على أن كافة التصرفات و/أو التعليمات الصادرة عن الأشخاص المفوضين بالتصرف بالنيابة عنك ملزمة لك كما لو كانت صادرة عنك شخصياً.

٧- الرسوم والتكاليف والنفقات

٧-١ عليك أيضاً تحمّل كافة النفقات والرسوم والمصاريف والضرائب والجبايات المتعلقة أو الناشئة عن أي من التعاملات التي تُجرى باسمك أو الخدمات التي يُقدمها لك البنك و/ أو الكيانات التابعة له أو مقدمي الخدمات الخارجيين الذين يتم تعيينهم وفقاً لأحكام الاتفاقية.

٧-٢ إنك توافق على أنه يحق للبنك فرض أو استيفاء جميع الرسوم أو المصاريف المتعارف عليها المتعلقة بالخدمات التي يقدمها لك وبأي حساب من الحسابات المفتوحة بشأن تلك الخدمات ودون أي إشعار مسبق بذلك.

٧-٣ إنك توافق على زيادة أي مبلغ مستحق للبنك بموجب الاتفاقية بمبلغ كافٍ للسماح بإجراء أي اقتطاعات أو خصومات، وكذلك تفويض البنك (إذا طلب البنك ذلك) بدفع المبالغ المالية بالنيابة عنك وخصم قيمتها من أي حساب من الحسابات المفتوحة لك لدى البنك.

٧-٤ إنك توافق على ضمان تعويض البنك أو مقدم الخدمات الخارجي ودفع الضرر عنه في مواجهة أية مسؤولية أو خسارة يتعرض لها أو يتكبدها أو يسدد قيمتها لأسباب ناتجة أو متعلقة بتنفيذ الأحكام والشروط المنصوص عليها في الاتفاقية المبرمة بينك وبينه بحسن نية. ولن يكون لزاماً على البنك اتخاذ أية إجراءات بالنيابة عنك حتى تقوم بتعويضه تعويضاً كاملاً ومُرضياً له عن كافة التكاليف والمسؤوليات التي قد يتعرض لها نتيجة لذلك. ويشمل ذلك كل خسارة يتعرض لها البنك بسبب أية مطالبة تقام من أي طرف من الغير نتيجة استخدام أي حساب على النحو المنصوص عليه في هذه الأحكام والشروط.

٧-٥ تسدد جميع المبالغ المستحقة عليك للبنك بموجب هذه الأحكام والشروط دون مقاصة أو خصم أو ادعاء مقابل أو اقتطاع لأي سبب من الأسباب.

٨- الإفادات والضمانات والتعهدات المقدمة منك

الإفادات والضمانات العامة

٨-١ إنك تفيد وتضمن المسائل الواردة أدناه بصفة مستمرة طوال مدة هذه الاتفاقية:

٨-١-١ أنك تتصرف بصفتك أصيلاً وليس وكيلاً عن أي شخص آخر؛

٨-١-٢ أنك تتمتع بكامل السلطة والصلاحية للدخول في هذه الاتفاقية مع البنك، وللقيام بأي معاملة منصوص عليها في هذه الاتفاقية مع البنك، ولأداء التزاماتك الناشئة عن هذه الاتفاقية؛

٨-١-٣ أنك قد أقررت هذه الاتفاقية ووقعتها وسلمتها حسب الأصول، وأنها سارية وملزمة لك وقابلة للتنفيذ بحقك وفقاً للأحكام الواردة فيها؛

٨-١-٤ (إذا كنت شخصاً معنوياً) أنك كيان مؤسَّسٌ تأسيساً صحيحاً، وأنك ما تزال قائماً وتتمتع بوضع مالي جيد وفقاً للقوانين المعمول بها في الاختصاص القضائي للتأسيس؛

٨-١-٥ تؤكد أنك قد اتخذت قراراتك بشكل مستقل بشأن الدخول في هذه الاتفاقية وأي معاملات واردة فيه، وأنك قمت بتقييم مدى ملاءمة أو صواب أي معاملة بالنسبة لك بناءً على حكمك الشخصي وعلى المشورة التي تلقيتها من المستشارين الذين اعتبرت الاستعانة بهم ضرورية؛

٨-١-٦ أنت لا تعتمد على أي مكاتبة صادرة عن البنك، سواء كانت خطية أو شفهية، على أنها نصيحة استثمارية أو توصية بالدخول في أي معاملة. ويُفهم من ذلك أن المعلومات والتوضيحات المتعلقة بأحكام وشروط أي معاملة لا تُعد نصيحة استثمارية، ولا تمثل توصية بالدخول في أي معاملة؛

٨-١-٧ لا تُعتبر أي مكاتبة واردة من البنك، سواء كانت خطية أو شفهية، ضماناً أو تعهداً بالنتائج المتوقعة لأي معاملة؛

٨-١-٨ أنك قادر على تقييم جدوى أي معاملة وفهمها، سواء بنفسك أو عن طريق الاستشارة المهنية المستقلة، كما أنك تدرك وتقبل أحكام وشروط ومخاطر أي معاملة. وأنت قادر على تحمل هذه المخاطر، وتتحملها بالفعل؛

٨-١-٩ لا يقوم البنك باستيداع أصول العميل أو أمواله، ولا يقدم أي استشارات استثمارية، كما أنه لا يتصرف بصفته وكيلاً أو مستشاراً في ما يخص أي معاملة مالية؛ و

٨-١-١٠ أنك تدخل في هذه الاتفاقية وجميع المعاملات بموجبها بهدف إدارة تعرضك للأسواق المالية، و/أو قروضك، و/أو استثماراتك، وليس لأغراض المضاربة أو الرهانات؛

٨-١-١١ أنك لست من مواطني الولايات المتحدة الأمريكية أو مقيماً فيها؛

٨-١-١٢ أنك على علم وإدراك بأنّ التزامك الضريبي (إن وجد) يعتمد على الظروف المعينة الخاصة بك، وأنّ تأثير وعواقب الآثار المترتبة على الضرائب المحلية أو الأجنبية سوف يبقى من مسؤوليتك في كافة الأوقات، وأنك سوف تستشير خبير ضرائب قبل الدخول في أي معاملة وأنّ البنك لن يكون مسؤولاً عن أي ضرائب قد تنشأ عن المعاملات التي دخلت فيها؛

٨-١-١٣ أنك قد تأكدت بنفسك من مدى مراعاة القوانين المعمول بها، بما فيها الحصول على كافة الموافقات الحكومية وغير الحكومية؛

٨-١-١٤ أن كافة المعلومات التي قدمتها في ما يتعلق بهويتك وحالتك الشخصية وإقامتك وموطنك هي معلومات كاملة وصحيحة ودقيقة وغير مضللة وقت تقديمها؛

٨-١-١٥ أن كافة الأموال التي تحولها إلى أي حساب من الحسابات المفتوحة هي أموال اكتسبتها أو استلمتها بطريقة متماشية مع القوانين المعمول بها (بما فيها القوانين المطبقة في مكان إقامتك الأصلي أو موطنك، إن كانا مختلفين)؛

٨-١-١٦ أن المبالغ النقدية التي تحولها إلى حسابك (سواء عند بدء سريان هذه الاتفاقية أو في أي وقت لاحق لذلك) لا ترتبط بأية علاقة مباشرة أو غير مباشرة وغير ناشئة عن أي نشاط إجرامي في أي اختصاص قضائي؛ و

٨-١-١٧ أن كافة الأموال النقدية الموجودة في أي حساب من وقت لآخر هي ملك لك وأنك المالك المستفيد لها، وأنها معفاة من أية رسوم أو رهن أو امتياز أو أية أعباء أخرى أياً كانت (باستثناء تلك الممنوحة للبنك بموجب هذه الاتفاقية)، وأن ليس لأي شخص آخر أية مصلحة (قانونية أو نفعية) في تلك الأموال.

تعهدات عامة

٨-٢ يجب عليك إبلاغ البنك خطياً عند حدوث أي تغيير جوهري يطرأ على المعلومات التي قدمتها في السابق للبنك، بما في ذلك أي تغيير في حالة الإقامة أو الجنسية. ويسري هذا الشرط إلى جانب باقي المتطلبات الأخرى لهذه الاتفاقية. وفي حال جرى تغيير على تلك المعلومات، أو بدا أنها على الأرجح ستتغير، فعليك إبلاغ البنك بذلك خطياً وبأسرع ما يمكن، وخلال موعد أقصاه ثلاثون (٣٠) يوماً من وقوع التغيير أو من علمك بأرجحية وقوع التغيير، مع تزويده بكافة المعلومات التي يطلبها بشأن التغيير المذكور (بما في ذلك المعلومات التي يجب على البنك الحصول عليها بناءً على طلب الجهة التنظيمية المختصة أو غيرها من الجهات الحكومية الأخرى). وإنك توافق على أنه يحق للبنك التثبت من صحة المعلومات المقدمة إليه من أي مصدر يراه مناسباً.

٨-٣ سوف تستخدم الخدمات التي يقدمها البنك لأغراض الأعمال والتحوّط فقط ولن تبرم أي صفقات أو معاملات بموجب هذه الأحكام والشروط لأغراض المقامرة و/أو المراهنة، أو لأي أغراض أخرى ذات طابع تكهني.

المعلومات والمشورة

٨–٤ لن يزودك البنك بأية نصيحة أو تقييمات استثمارية في أي وقت. ويتعين عليك اتخاذ قرارك الاستثماري المستقل بشأن الدخول في أي معاملة بموجب الخدمات التي يقدمها لك وفقاً لهذه الأحكام والشروط.

٨–٥ سوف يزودك البنك من وقت لآخر بمعلومات عن أسواق صرف العملات الأجنبية وتداولاتها، ويجوز له إتاحة المعلومات للتفتيش أو التجميع في فروعه المعنية. وأنت توافق على أنه، ما لم يوافق البنك خطياً على خلاف ذلك، يتم تقديم هذه المعلومات لأغراض العلم فقط، ولا تشكل توصية أو استشارة استثمارية. أنت توافق على ما يلي:

٨–٥–١ أن قرارك بشأن الدخول في أي معاملة بموجب هذه الاتفاقية يعتمد على رأيك الشخصي المستقل؛

٨–٥–٢ لا يتحمّل البنك أي مسؤولية، ولا يترتّب عليه أي التزام تجاهك في ما يتعلق بأي استثمار، سواء قدّم البنك لك معلومات بشأنه أم لم يقدّم؛ أو عن أي خسارة للأرباح أو الفرص التي قد تتعرض لها نتيجةً أو ارتباطاً بأي معاملة أو تعليمات قمت بها أو امتنعت عن القيام بها استناداً إلى أي معلومات يزوّدك بها البنك بموجب هذه الأحكام والشروط؛

٨–٥–٣ تتحمل وحدك مسؤولية فهم الأحكام والشروط الخاصة بأية معاملة (بما في ذلك أهليتك للدخول في تلك المعاملات والرسوم المطبقة والتبعات الضريبية المترتبة على تلك المعاملات، إن وجدت) ومسؤولية فهم وإدراك المخاطر المتعلقة بالمعاملات من ذلك النوع؛

٨–٥–٤ تتحمل وحدك مسؤولية تحديد في ما إذا كنت بحاجة لاستشارة قانونية مستقلة أو مالية أو ضريبية من طرف من الغير مؤهل لفهم المعاملة و/أو المخاطر والشروط المعينة المرتبطة بها؛ و

٨–٥–٥ إذا قررت أنك بحاجة لاستشارة قانونية أو مالية أو ضريبية مستقلة من طرف ثالث مؤهل وفقاً للبند ٨–٥–٤، فإنك تتحمل وحدك مسؤولية الحصول على تلك الاستشارة؛ و

٨–٥–٦ البنك غير ملزم بإبداء الرأي حول مدى صواب أو ملاءمة أية معاملة تطلب إجراءها، ولن يأخذ هذه المسائل في الحسبان عند تنفيذ أية تعليمات تصله منك في هذا الشأن.

٨–٦ إذا رغبت في طرح أي أسئلة أو الحصول على تفاصيل إضافية بخصوص المعلومات التي زودك بها طرف من الغير بشأن معاملة ما، عليك توجيه أسئلتك إلى البنك خطياً وسوف يبذل البنك كافة جهوده المعقولة للحصول على ردّ خطي على تلك الأسئلة من الممثل الملائم للاستثمار المعني أو من الجهة التي أصدرت ذلك الاستثمار.

النماذج ووثيقة الشروط

٨–٧ أنت توافق على الالتزام بهذه الأحكام والشروط التي بموجبها يبرم لك البنك و/أو الكيانات التابعة له و/أو أي مقدمي الخدمات الخارجيين أية معاملة.

٨–٨ إنك توافق على الالتزام بالأحكام الواردة في أي من الوثائق التالية:

٨–٨–١ أي نموذج يصدر عن البنك ويُعبّر فيه العميل عن رغبته في إجراء معاملة؛ و

٨–٨–٢ أي وثيقة شروط تصدر عن البنك تتضمّن الشروط الخاصة بالمعاملة.

٨–٩ إنّ توقيعك على نموذج أو مذكرة أحكام حسبما هو موضح في البند ٨–٨ سوف ينشأ عنه عقدٌ بينك وبين البنك يكون منفصلاً عن هذه الأحكام والشروط ولكنه يشكل جزءاً من الاتفاقية بينك وبين البنك حسبما هو موضح تفصيلاً في البند ٢–١.

٩- حقوق البنك

الحق في المقاصة

٩-١ إنك توافق بموجبه على أنه يحق للبنك في أي وقت إجراء المقاصة بين المبالغ المستحقة لك على البنك أو الكيانات التابعة له وبين المسؤوليات والمبالغ المستحقة عليك للبنك أو للكيانات التابعة له. ويجوز إجراء ذلك دون الحاجة لأي إخطار أو مطالبة وسواء وقعت أية حالة تقصير أم لم تقع.

٩-٢ في حال وقوع أي حالة تقصير فإنه:

٩-٢-١ يحق للبنك أن ينهي هذه الاتفاقية وأي معاملات قائمة بينك وبينه، وذلك استناداً إلى أحكام البند (٦) من القسم الثالث أو البند (٧) من القسم الرابع، حسبما ينطبق؛ و/أو

٩-٢-٢ يُخوَّل البنك، بموجب تفويض غير قابل للإلغاء من جانبك، أن يقوم باستخدام (أ) أي مبلغ قائم لصالحك في رصيد حساب واحد أو أكثر، أياً كانت طبيعته أو مسماه أو مكانه أو عملته، و/أو (ب) أي من أصولك الأخرى المودعة أو الموضوعة تحت حيازة البنك أو تحت سيطرته، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، الأوراق المالية أو السندات أو الضمانات أو الأسهم أو الأوراق النقدية أو العملات المعدنية أو الذهب أو غيره من النفائس أو الممتلكات أيّاً كان نوعها، وذلك كله من أجل الوفاء بأي من التزاماتك المستحقة تجاه البنك، سواء كانت تلك الالتزامات فعلية أم محتملة، وأصلية أم تبعية، وفردية أم مشتركة أو تضامنية.

ولا يكون البنك مسؤولاً عن أي التزام أو خسارة (بما في ذلك خسارة الأرباح والفرص) تنشأ عن أو تتعلق بهذا الإجراء.

٩-٣ يحق للبنك، ودون إلزام بتقديم أي إشعار مسبق لك، أن يستخدم أي مبالغ نقدية متوفرة بأي عملة كانت، بعد تحويلها وفقاً لأسعار الصرف السائدة لديه، وذلك بالقدر الذي يكون لازماً بصورة معقولة لسداد أي مبالغ مستحقة للبنك، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، أي رصيد سلبي أو سحب على المكشوف، و/أو أية مبالغ يتعين عليك دفعها في ما يتعلق بالمعاملات التي يكون البنك قد نفذها لصالحك ولم تتم تسويتها بعد، سواء من خلال الخدمة أو بغيرها.

٩-٤ يجوز للبنك أيضاً اتخاذ كافة الخطوات المبينة في البند ٩-٣ أعلاه إذا كان لدى البنك أسباب معقولة تدعوه للاعتقاد بأنك لن تكون قادراً على تسوية معاملاتك أو مسؤولياتك عند استحقاقها.

٩-٥ يجوز للبنك استعمال حقه في المقاصة وفق البند ٩-١ أعلاه بشأن أية استثمارات أو أية أصول أخرى (بما فيها النقد) يتم بيعها أو تخصيصها بموجب أحكام هذا البند ٩.

القيود على الترقيات والصيانة

٩-٦ يبذل البنك والكيانات التابعة له ما في وسعهم لضمان إتاحة إمكانية الوصول للخدمات عبر الوسائل الإلكترونية، مثل المنصة والخدمات المصرفية الإلكترونية وتطبيق الهاتف المتحرك، وفقاً لأحكام وشروط الاتفاقية. ومع ذلك فقد يتم تأخير أو تقييد أو تحديد إمكانية النفاذ لواحدة أو أكثر من تلك الخدمات من وقت لآخر دون الحاجة لموافقتك أو لإخطارك بذلك، وذلك في الحالات التالية:

٩-٦-١ لكي يتسنى للبنك إجراء الترقيات أو الصيانة أو الإصلاحات المخطط أو غير المخطط لها أو التي تجري على نحو منتظم للمباني أو الأنظمة المصرفية أو الموقع الإلكتروني؛ أو

٩-٦-٢ ما قد يحصل نتيجة أي تأخير أو توقف في عمل الخدمات أو الأنظمة التي يستخدمها البنك لتوفير المنصة وتنفيذ المعاملات بموجب هذه الأحكام والشروط.

٩-٧ لا يتحمل البنك ولا الكيانات التابعة له أي مسؤولية (وبالقدر المتاح قانوناً)، ويجب إعفاء وإبقاء البنك مع الكيانات التابعة له معفية، من أية مسؤولية تنشأ كنتيجة مباشرة أو غير مباشرة لتوقف الخدمة على النحو المشار إليه في البند ٩-٦.

الرسوم والضمان

٩-٨ لا يفرض البنك رسوماً منفصلة لاستخدام المنصة أو لإجراء المعاملات، إلا أن الرسوم تُدرج ضمن كل معاملة بحد ذاتها. وفي ما يتعلق بالخيارات، تُحتسب الرسوم كقسط يتم الاتفاق عليها بينك وبين البنك قبل تنفيذ المعاملة، ويتم تأكيدها في إشعار صرف العملات المعني.

٩-٩ يحق للبنك، وفقاً لتقديره المطلق، أن يطلب منك تقديم ضمان عن طريق رهن حسابك أو أي نوع آخر من الضمان، وفقاً للشكل الذي يحدده البنك ويعتبره مقبولاً. وفي ما يخص معاملات الصرف الأجنبي المضمونة، يكون هذا الضمان إضافياً إلى الهامش المنصوص عليه في البند ٥ من القسم ٤.

١٠- تغيير هذه الأحكام والشروط

١٠-١ يجوز للبنك وبالقدر المتاح قانوناً تغيير أو استبدال أو تكميل أو حذف أي من هذه الأحكام والشروط في أي وقت. وفي حال تغيير أي من هذه الأحكام والشروط، سيقوم البنك بمنحك إشعاراً بهذه التغييرات من خلال وسائل التواصل التي يعتبرها البنك مناسبة.

١٠-٢ يبدأ العمل بتلك التغييرات بعد ١٤ يوماً من إعلامك بها، ويُعتبر البنك أنك تقبل وتوافق على التعديلات على هذه الأحكام والشروط التي تلقيت إشعاراً بها بموجب البند ١٠-١ (دون أي تحفظات) في حال لم تقدم أي اعتراض خطي عليها للبنك بموجب البند ٣ خلال ١٤ يوماً من تلقيك إشعاراً من البنك بشأن هذه التعديلات على الأحكام والشروط. وفي حال اعتراضك على هذه التعديلات أو أي جزء من هذه الاتفاقية، فإن من حق البنك إنهاء اتفاقيته معك.

١٠-٣ وتجاوزاً للشك فإن تغيير البنك للعلامة التجارية أو اسم أية خدمة من خدماته لا يعتبر تغييراً لهذه الأحكام والشروط. ويتمتع البنك بحق غير مقيد ولا محدود في تغيير علامة أو اسم أية خدمة من خدماته (بما فيها المنصة) في أي وقت ودون أي التزام من جانبه بإخطارك بذلك.

١١- إنهاء هذه الاتفاقية

١١-١ يجوز للبنك في أي وقت إنهاء هذه الاتفاقية إنهاءً كلياً أو جزئياً (بما في ذلك إنهاء أي قسم منها) بأثر فوري ودون إخطار مسبق ودون أن يكون ملزماً بإبداء أسباب الإنهاء. ولن تتأثر المعاملات قيد التنفيذ بهذا الإنهاء، إلا أن البنك يحتفظ بحق إجراء معاملة إنهاء في حال الضرورة.

١١-٢ يجوز للبنك أن يقرر إلغاء اشتراكك في المنصة أو أن يختار عدم الدخول في أي معاملات إضافية معك وفق تقديره المطلق.

١١-٣ يجوز لك أيضاً إنهاء هذه الاتفاقية بعد إخطار البنك بذلك قبل ٣٠ يوماً على الأقل وفقاً لأحكام البند ٣، كما يحق لك أيضاً إنهاء الخدمات التي يقدمها لك البنك بموجب أي قسم من أقسام الاتفاقية من ضمن الخدمات الأخرى، وفي هذه الحالة تسري أحكام البند ١١ مع إجراء التعديلات المناسبة وفقاً للظروف السائدة في حينه.

١١-٤ في حال إنهاء هذه الاتفاقية:

١١-٤-١ في ما يتعلق بالمبالغ المستحقة عليك للبنك أو لأي كيان تابع له أو لأي مقدم خدمات خارجي بموجب أحكام وشروط هذه الاتفاقية (بما في ذلك كافة النفقات والرسوم التي تم أو سيتم تكبدها نتيجة إنهاء الاتفاقية وأي من المسؤوليات التي تنشأ عن ذلك) فإنها تصبح جميعها مستحقة فوراً، وتكون مسؤولاً عن سداد كافة المبالغ غير المسددة؛ و

١١-٤-٢ يجوز للبنك (دون توجيه أي إخطار أو طلب إضافي إليك) ممارسة حقه بالمقاصة، ويحق للبنك لهذه الأغراض تحويل ومقاصة المبالغ الدائنة والمدينة بعملات مختلفة وإجراء تقديرات معقولة للمبلغ واجب الدفع أو المستحق في ما يتعلق بأي مطالبات أو التزامات مستقبلية أو طارئة تنشأ بموجب هذه الأحكام والشروط.

١١-٥ فضلاً عن الصلاحيات العامة للبنك لإنهاء هذه الاتفاقية وفقاً لأحكام البند ١١-١، يحق للبنك إنهاء هذه الاتفاقية دون إخطارك بذلك في حال فشلت جميع محاولاته في الاتصال معك بالرغم من استخدام عنوانك أو باقي بيانات الاتصال بك المحفوظة لديه دون جدوى. وفي هذه الحالة فإن باقي أحكام البند ١١ ستبقى سارية كالمعتاد.

١١-٦ في حال إنهاء هذه الاتفاقية، فإن البنك:

١١-٦-١ يحق له الحصول على أي مبالغ محددة في القسم ٣ أو القسم ٤ حسب الأحوال؛

١١-٦-٢ يحق له الحصول على تعويض عن كامل الخسارات والنفقات النثرية والمصاريف التي تكبدها هو أو أي كيان تابع له أو مقدم خدمات خارجي نتيجة إنهاء الاتفاقية؛ و

١١-٦-٣ سيعيد إليك أي مبالغ نقدية زائدة تم الاحتفاظ بها كضمان بمجرد سداد جميع الالتزامات المستحقة للبنك بموجب هذه الاتفاقية، أو أي اتفاقية أخرى مع البنك، بالكامل.

١٢- إغلاق الحسابات أو وقفها أو تجميدها أو حجبها أو تعليقها

١٢-١ يجوز للبنك في أي وقت، بعد بذله الجهود المعقولة لتوجيه إخطار مسبق إليك طبقاً للقانون المعمول به قبل قيامه بذلك، إغلاق أو تعليق أو تجميد أو حجب حساباتك و/أو معاملاتك بموجب أي من الظروف المحددة في البنود ذات الصلة في أحكام وشروط الخدمات المصرفية للأفراد، و/أو أحكام وشروط الخدمات المصرفية للشركات.

١٢-٢ لا يكون البنك ولا أي كيان من الكيانات التابعة له ولا أي من مقدمي الخدمات الخارجيين مسؤولين عن أي مسؤولية أو خسارة (بما في ذلك خسارة الأرباح أو الفرص) تنشأ أو تتعلق بإغلاق أو وقف أو تجميد أو حجب أو تعليق حساباتك أو استثماراتك أو معاملاتك (بحسب الأحوال).

١٢-٣ إنك تضمن بموجبه تعويض البنك والكيانات التابعة له ومقدمي الخدمات الخارجيين وإبراء ذمتهم من أية مسؤولية أو خسارة (بما في ذلك خسارة الأرباح) تنشأ عن إغلاق أو وقف أو تجميد أو نقل أو حجب أو تعليق حساباتك أو استثماراتك أو معاملاتك (بحسب الأحوال).

١٣- الامتثال للقوانين

١٣-١ إنك توافق بموجبه على الامتثال دوماً لكافة القوانين المعمول بها، وعلى تقديم كافة أشكال المساعدة المعقولة للبنك وتزويده بكافة المعلومات التي يطلبها من وقت لآخر لتمكين البنك أو الكيانات التابعة له أو مقدمي الخدمات الخارجيين من الوفاء بالتزاماتهم بموجب القوانين المعمول بها.

١٣-٢ لا يجوز تفسير هذه الاتفاقية على أنها تُلزم البنك بالتصرف بما يخالف أياً من القوانين المعمول بها أو أياً من السياسات والإجراءات المعتمدة لديه. وبصفة خاصة، ليس في هذه الاتفاقية ما يُلزم البنك بتنفيذ أية معاملة، وذلك في الأحوال التالية:

١٣-٢-١ إذا كانت المعاملة مخالفة للقوانين المعمول بها، بما فيها القوانين المتعلقة بمكافحة غسيل الأموال ومحاربة تمويل الإرهاب؛

١٣-٢-٢ أو إذا كانت المعاملة مخالفة للمستندات التأسيسية للبنك وتعديلاتها؛ أو

١٣-٢-٣ إذا كانت المعاملة مخالفة للاتفاقية أو للسياسات والإجراءات الخاصة بالبنك أو بالكيانات التابعة له أو بمقدمي الخدمات الخارجيين.

١٤- حدود التزامات البنك

١٤-١ على الرغم من رغبة البنك في تقديم كافة الخدمات التي تطلبها، فإنه غير ملزم بالدخول في أي معاملة أو بقبول أي تعليمات والعمل بمقتضاها. وعلى وجه الخصوص فإنك توافق على ما يلي:

١٤-١-١ لن يتحمل البنك أو الكيانات التابعة له أو مقدمي الخدمات الخارجيين أي مسؤولية أو التزام تجاه أي خسارة قد تنشأ في ما يتعلق بالدخول في معاملات في إطار هذه الاتفاقية؛ و

١٤-١-٢ لن يتحمل البنك أو الكيانات التابعة له أو أي من مقدمي الخدمات الخارجيين أي مسؤولية عن أي التزامات أو خسائر (بما في ذلك خسارة الأرباح أو الفرص) التي قد تترتب عليك أو تتكبدها نتيجة أو في ما يتعلق برفض البنك الدخول في معاملة معك.

١٤-٢ لا يتحمل البنك ولا أي كيان تابع له أو أي من مقدمي الخدمات الخارجيين المسؤولية عن المسائل الآتية:

١٤-٢-١ أية خسارة ناتجة عن أي فعل أو امتناع عن الفعل أو عن إعسار أي من الوسطاء الخارجيين أو المُتاجرين أو صانعي حركة السوق أو أي بورصة أو أمين إيداع أو مقدم خدمات خارجي أو وكيل أو مرشح يختاره البنك بحسن نية؛

١٤-٢-٢ أي فعل أو امتناع عن الفعل يتعلق بواجباته بموجب هذه الاتفاقية (بما في ذلك عدم تنفيذ أي من الأوامر أو التعليمات الواردة منك، أو عدم تنفيذها في الموعد المقرر لها)، إلا إذا كان ذلك الفعل أو الامتناع عن الفعل نتيجة إهمال جسيم أو سوء سلوك متعمد من جانب البنك أو الكيانات التابعة له أو أي مقدم خدمات خارجي؛

١٤-٢-٣ أية خسارة غير مباشرة أو خاصة أو معنوية أو تبعية؛

١٤-٢-٤ محتوى أو وظائف أو فشل أي من قنوات أو برامج الاتصالات الإلكترونية، بما في ذلك المنصة أو تطبيق الهاتف المتحرك أو أي برمجيات (أو تطبيقات) جوال أخرى تستخدمها أو يقدمها لك البنك أو مقدم خدمات خارجي، حتى لو أحالك البنك إليها أو أتاح لك قنوات أو برامج الاتصال الإلكترونية تلك. كما أن البنك غير مسؤول عن أي جانب من جوانب علاقتك مع أي من مقدمي الخدمات الخارجيين (بما في ذلك ما يتعلق بمعالجته لمعلوماتك) أو أي تصرف آخر لأي طرف من الغير؛

١٤-٢-٥ أي خلل أو عطل ميكانيكي أو تشغيلي، أو أي عطل في قنوات الاتصال الإلكتروني أو أي قنوات اتصال أخرى، بما في ذلك الإنترنت أو الكابل أو الهاتف أو الأنظمة البريدية؛ أو

١٤-٢-٦ عدم تنفيذ الالتزامات المنصوص عليها في هذه الأحكام والشروط بالقدر الذي لا يكون تنفيذها مقيداً أو محظوراً بأي فعل أو امتناع عن الفعل من أية جهة حكومية أو حالة من حالات القوة القاهرة الخارجة عن نطاق سيطرة البنك.

١٤-٣ لا يقدم البنك أي ضمان أو كفالة في ما يتعلق بسلامة أو أداء المنصة و/أو أي معاملات يتم الدخول فيها بموجب هذه الاتفاقية. وما لم يقع من البنك أي سوء سلوك متعمد أو إهمال جسيم، فإنك تتحمل وحدك المسؤولية عن أية خسارة (بما في ذلك خسارة الأرباح أو الفرص) أو مسؤولية تنشأ أو تتعلق بأي خدمات يقدمها لك البنك بموجب هذه الأحكام والشروط. وتجاوزاً للشك، فإنك تتحمل وحدك المسؤولية عن أية خسارة، بما في ذلك خسارة الأرباح، تنشأ أو تتعلق بأية تعليمات تطلب من البنك تنفيذها وبأي معاملات تدخل فيها مع البنك أو بأية خدمات أخرى (بما فيها المنصة) يقدمها لك البنك بموجب هذه الأحكام والشروط.

١٤-٤ إن التقلبات في قيمة أسعار صرف العملات تعني أن قيمة أي معاملات تدخل فيها عرضة للصعود أو الهبوط. كما أن تقلبات القيمة والاقتطاعات المتعلقة بالرسوم والمصاريف تعني أنك عرضة للخسارة. وإنك توافق بموجبه على تحمل المسؤولية عن أية خسارة، بما في ذلك خسارة الأرباح، تنشأ أو تتعلق بتلك التقلبات عند توجيه تعليمات التنفيذ للبنك أو تدخل في معاملة مع البنك بموجب هذه الأحكام والشروط.

١٤-٥ البنك غير ملزم بما يلي:

١٤-٥-١ اتخاذ أية إجراءات غير تلك المحددة في الاتفاقية بشأن أي من معاملاتك أو خدماتك. ويحق للبنك طلب النصح والمشورة والعمل بمقتضاها دون تحمل المسؤولية عن أي إجراء أو شيء يقوم به بحسن نية اعتماداً على تلك المشورة؛ أو

١٤-٥-٢ الأخذ بعين الاعتبار أي استبيان استعداد لتحمل المخاطر أو أي استبيان آخر مشابه متعلق بك إلا إذا كان ذلك منصوصاً عليه في القانون.

١٤-٦ لا يتحمل البنك ولا الكيانات التابعة له المسؤولية عن أي فعل أو امتناع عن الفعل من جانب أي مقدم خدمات خارجي يتم تعيينه بموجب هذه الاتفاقية، إلا إذا وقع إهمال جسيم من جانب البنك عند تعيين مقدم الخدمات.

١٤-٧ لا يجوز تفسير هذه الاتفاقية على أنها تستثني أو تقصي أية مسؤولية بالمخالفة لأحكام أي من القوانين المعمول بها.

١٥- تعارض المصالح

١٥-١ الخدمات التي يقدمها البنك ليست خدمات حصرية، وبناءً عليه فإنه يجوز للبنك والكيانات التابعة له ومقدمي الخدمات الخارجيين تنفيذ أية خدمات لأطراف من الغير أو عملاء آخرين بحسب رغبتهم، ولا يتوجب عليه:

١٥-١-١ إبلاغك بأية منافع يحصل البنك عليها لقاء القيام بذلك؛ أو

١٥-١-٢ الإفصاح لك عن أية وقائع أو أشياء تبلغ علم البنك أو الكيانات التابعة له أو مقدمي الخدمات الخارجيين في سياق تقديم تلك الخدمات للآخرين، أو في سياق ممارسة أعمالهم بأية صفة أخرى أو بأية طريقة أخرى، باستثناء طريقة تأديتهم لواجباتهم المنصوص عليها في هذه الأحكام والشروط.

١٥-٢ يحق للبنك أو الكيانات التابعة له أو مقدمي الخدمات الخارجيين القيام بما يلي دون الحاجة إلى إخطارك بها:

١٥-٢-١ تنفيذ المعاملات أو الصفقات التي قد تكون لهم فيها مصلحة جوهرية مباشرة أو غير مباشرة؛ و

١٥-٢-٢ استلام أي عمولة أو حوافز غير مالية من أي شركة أخرى في ما يتعلق بالمعاملات التي تم الدخول فيها أو في ما يتعلق بالخدمات المقدمة لك بموجب هذه الأحكام والشروط.

١٥-٣ لا يتحمل البنك ولا الكيانات التابعة له أو مقدمي الخدمات الخارجيين مسؤولية إبلاغك بأية أرباح أو عمولات أو مكافآت أو أية مبالغ أخرى يحققها أو يحصل عليها.

١٦- سرية المعلومات

١٦-١ يعامل البنك كافة المعلومات ذات الطبيعة السرية التي تقدمها له (سواء تم الحصول عليها في سياق تقديم الخدمات بموجب الاتفاقية أو بغير ذلك) على أنها سرية للغاية، ويتخذ البنك كافة الإجراءات المناسبة للحفاظ على سريتها، ما لم يكن يتعيّن على البنك، بموجب القوانين المعمول بها، الإفصاح عن هذه المعلومات، أو تصبح هذه المعلومات متاحة للعلن، أو يحصل البنك على هذه المعلومات من طرف ثالث.

١٦-٢ إنك توافق بموجبه على الحفاظ على سرية الاتفاقية وكافة المعلومات الأخرى المتعلقة بالأحكام والشروط هذه أو بالمنصة أو بالمعاملات وعدم الإفصاح عنها لأي شخص أو استخدامها في أي غرض، إلا إذا كان الإفصاح عنها واجباً بمقتضى القانون أو بموافقة خطية مسبقة من البنك.

الإجراءات الأمنية

١٦-٣ باستثناء ما ورد عليه نص بخلاف ذلك في هذه الاتفاقية، فإن كافة المعلومات الأمنية معلومات سرية بينك وبين البنك. وإذا قمت بالكشف عن أية معلومات سرية لأي طرف من الغير فإنك تتحمل وحدك كامل المسؤولية والمخاطر المترتبة عليها.

١٦-٤ يجب عليك ضمان الحيلولة دون قدرة أي شخص غير مصرح له على النفاذ إلى معلوماتك السرية أو أية بنود أو معلومات ذات صلة بالعلاقة القائمة بينك وبين البنك والتي يشترط البنك عليك الحفاظ على أمنها وسريتها. كما يتعين عليك بذل العناية الواجبة لعدم تمكين أي شخص غير مصرح له من الاطلاع على تلك المعلومات أو البنود. وتشمل الإجراءات الأمنية، ولكن لا تقتصر على ما يلي:

١٦-٤-١ عدم الرد على أي طلب يتعلق بمعلوماتك الأمنية، حتى ولو بدا لك أن الجهة الطالبة هي البنك نفسه؛

١٦-٤-٢ عدم اختيار كلمات مرور يسهل تخمينها، وعلى وجه الخصوص الكلمات التي تشتمل على تاريخ ميلادك أو جزء من اسمك أو أي بيانات خاصة بك (مثل رقم هاتفك) يسهل على أي طرف التكهن بها؛

١٦-٤-٣ تغيير كلمة المرور بانتظام وإجراء مسح دوري للفيروسات في جهاز الحاسوب و/أو الهاتف المتحرك؛

١٦-٤-٤ تحديث البرامج في جهاز الحاسوب والهاتف المتحرك والحفاظ على أمنهما وأمانهما؛

١٦-٤-٥ عدم ترك جهاز الحاسوب والهاتف المتحرك دون مراقبة، وعدم تسجيل بياناتك الأمنية بطريقة مرئية أو تخزينها كلها معاً في أي برنامج يتمتع بخاصية الحفظ التلقائي؛

١٦-٤-٦ استخدام الشبكات اللاسلكية الآمنة فقط عند إجراء المعاملات والصفقات؛ و/أو
١٦-٤-٧ الامتثال لكافة الشروط والمتطلبات الأمنية التي يعتمدها البنك من وقت لآخر.

١٦-٥ في حال علمتَ أو اشتَبَهتَ بضياع أو سرقة أو كشف معلوماتك السرية أو أي جزء منها لأي طرف من الغير (مثل حالات الضياع أو السرقة)، أو إذا علمتَ بوقوع حالة نفاذ غير مصرح به للخدمات المقدمة لك، فيجب عليك الاتصال فوراً بالبنك واتباع التعليمات التي يزودك بها. وقد تشتمل تلك التعليمات على طلب بتغيير بياناتك الأمنية أو اتخاذ أية إجراءات أخرى يطلبها منك البنك.

١٦-٦ تتحمل وحدك المسؤولية عن أية حالة وصول غير مصرح به إلى خدماتك، وتضمن تعويض البنك والكيانات التابعة له وتُخلي مسؤوليتهم عن أية خسارة تنشأ عن تلك الحالة، ما لم تكن قد أبلغت البنك بحالة الفقد أو السرقة أو الكشف عن بياناتك الأمنية أو عن أي حالة وصول غير مصرح بها وفقاً لأحكام البند ١٦.

١٧- الضريبة

١٧-١ قد يكون البنك و/أو الشركات التابعة له مطالبين كجزء من التزاماتهم بموجب التزامات الامتثال الضريبي باقتطاع ضريبة على أي دفعات دخل مصدرها الولايات المتحدة الأمريكية.

١٧-٢ إن كافة الدفعات الواردة لك أو الأموال المحتفظ بها لأجلك قد تخضع للاستقطاعات الواجب إجراؤها أو المفروضة على البنك أو الكيانات التابعة له من وقت لآخر بشأن حالات عدم الامتثال بالالتزامات الضريبية المعمول بها أو مخالفة الالتزامات ذات الصلة المنصوص عليها في البند ١٧.

١٧-٣ لن يدفع لك البنك أو الشركات التابعة له ولن يحتفظوا بأي مبلغ إضافي لصالحك وذلك لتعويض تلك المبالغ المقتطعة بموجب التزامات الامتثال الضريبي المطبقة.

ضريبة القيمة المضافة

١٧-٤ ما لم تتم الموافقة على خلاف ذلك صراحة من قبل البنك، فإن جميع المبالغ المترتبة عليك تجاه البنك بموجب هذه الأحكام والشروط لا تشمل ضريبة القيمة المضافة المستحقة أصولاً.

١٧-٥ ما لم يوافق البنك صراحةً على خلاف ذلك، فإنه في حال قام البنك بتوريد السلع أو الخدمات لك توريداً خاضعاً للضريبة أو توريداً اعتبارياً، فإن المبلغ المدفوع مقابل توريد تلك السلع أو الخدمات لا يشمل ضريبة القيمة المضافة المفروضة عليها، وعليك سداد قيمة الضريبة المذكورة بالإضافة للمقابل المادي المذكور وبالتزامن معه، وسيرسل لك البنك الفاتورة الضريبية أو أي دليل مستندي آخر وفق النموذج الذي تنص عليه القوانين والأنظمة التي تسري على ضريبة القيمة المضافة.

١٧-٦ في الأحوال التي ينص فيها القانون على تسديد ضريبة القيمة المضافة وفق آلية الاحتساب العكسي أو بدفعها للسلطة الضريبية ذات الصلة، ولم يكن البنك مسؤولاً عن سداد ضريبة القيمة المضافة، مثل حالات توريد السلع أو الخدمات التي تشمل أكثر من اختصاص قضائي واحد على سبيل المثال، فعليك تقديم رقم التعريف الضريبي غير الإماراتي لضريبة القيمة المضافة إلى البنك وتحمّل كافة مستحقات ضريبة القيمة المضافة المفروضة في الاختصاص القضائي ذي الصلة، ولن تدفع في هذه الحالة ضريبة القيمة المضافة إلى البنك بالإضافة إلى المقابل المادي المستحق له.

١٧-٧ في الأحوال التي توافق فيها على سداد أو تعويض البنك عن كافة التكاليف والرسوم والأتعاب والمصاريف التي يتكبدها بشأن الخدمات التي يقدمها لك بموجب هذه الاتفاقية (باستثناء الحالات التي يكون فيها التوريد خاضعاً للضريبة)، فإنه يجب عليك أيضاً تعويض البنك عن الجزء الذي يمثل ضريبة القيمة المضافة من تلك التكاليف والرسوم والأتعاب والمصاريف، إلا إذا أبلغك البنك بأنه قد تأكد من أنه يحق له استرداد قيمة الضريبة من السلطات الضريبية ذات الصلة.

١٧-٨ عند قيامك بموجب هذه الاتفاقية بإجراء توريدات خاضعة للضريبة إلى البنك تكون مطالباً بالإفصاح عن ضريبة القيمة المضافة عنها، ويُعتبر سعر تلك التوريدات متضمناً أي ضريبة قيمة مضافة مستحقة.

١٧-٩ في الأحوال التي تتيح فيها نصوص الاتفاقية تعليقها أو إنهاءها نتيجة عدم دفعك أو تأخرك في دفع المبالغ المستحقة للبنك، فإن النصوص نفسها تسري على حالات عدم دفع أو التأخر في دفع ضريبة القيمة المضافة بالإضافة إلى قيمة المقابل المادي عند استحقاقها وفقاً لأحكام هذه الاتفاقية.

١٧-١٠ في الأحوال التي يتم فيها تعديل المقابل للتوريد الخاضع للضريبة للسلع أو الخدمات (عند إنهاء هذه الاتفاقية على سبيل المثال لا الحصر) فيجب على الأطراف إجراء كافة التعديلات اللازمة لضريبة القيمة المضافة، بما في ذلك سداد قيمتها، أو سدادها مرة أخرى مع إصدار إشعار دائن بشأنها أو فاتورة ضريبية سارية لأغراض ضريبة القيمة المضافة.

١٧-١١ في حال لم يكن البنك متيقناً من مدى سريان ضريبة القيمة المضافة على أية توريدات للسلع أو الخدمات بموجب هذه الاتفاقية، أو في حال اعتبرت السلطة الضريبية المعنية أن تعامل الأطراف مع ضريبة القيمة المضافة على تلك التوريدات غير صحيح من كافة الأوجه، فيجب على الأطراف بذل كل ما في وسعهم للتعاون فيما بينهم للتوصل لاتفاق بينهم وبين السلطة الضريبية وإبلاغ بعضهم البعض بكافة المستجدات في هذا الشأن وإجراء كافة التعديلات المناسبة.

١٧-١٢ يجب عليك تزويد البنك فوراً بكافة المعلومات التي يحتاجها أو يطلبها للامتثال لالتزاماته الضريبية المتعلقة بضريبة القيمة المضافة بموجب هذه الاتفاقية.

ضمان التعويض

١٧-١٣ لا يُسأل البنك ولا أي كيان تابع له عن أية مسؤولية تنشأ عن الأمور الواردة أدناه، وعليك تعويضهم وإبراء ذمتهم من تلك المسؤوليات:

١٧-١٣-١ أي مسؤولية تنشأ عن امتثالهم للقوانين المعمول بها أو للالتزامات الضريبية أو للاتفاقيات مع السلطات الضريبية أو للسياسات والإجراءات المعتمدة لديهم؛

١٧-١٣-٢ أي مسؤولية تنشأ عن قصور أو عجز البنك أو الكيانات التابعة له عن الامتثال للالتزامات المنصوص عليها في البند ١٧-٧ بسبب مخالفتك أو عدم امتثالك لهذه الأحكام والشروط و/أو القوانين المعمول بها؛

١٧-١٣-٣ أي مسؤولية تنشأ عن أي حالة تأخير أو تعليق أو حجز أو احتباس و/أو كل ما ينجم عنه من نقص في الأموال نتيجة عدم تطبيق تعليماتك بالسداد نتيجة التزاماتهم المتعلقة بالامتثال للقوانين المعمول بها؛ و/أو

١٧-١٣-٤ أي مسؤولية تتعلق بتصنيف أي مبالغ مالية أو حساب أو استثمارات على أنها «مصدر دخل أمريكي»، أو بأي تصنيفات أخرى تتعلق بالامتثال أو بالإجراءات المتخذة في سبيل الامتثال للالتزامات الضريبية المعمول بها، وإنك توافق على أن أي تصنيف أو إجراء يتخذه البنك أو أي كيان تابع له في هذا الشأن سيكون نهائياً وملزماً لك.

١٧-١٤ وتجاوزاً للشك، فإنك توافق على أنك لم تتلقّ أية استشارة ضريبية أو قانونية من البنك أو من أي كيان تابع له، وأنك وحدك المسؤول عن السعي شخصياً للحصول على الاستشارات الضريبية أو القانونية بشأن الخدمات التي يقدمها لك البنك.

١٨- العقوبات والامتثال للقواعد التنظيمية

العقوبات والامتثال للقواعد التنظيمية

١٨-١ إنك تصرّح بموجبه وتتعهد بما يلي:

١٨-١-١ أن الأموال المستخدمة في تمويل حسابك لم ولن يتم الحصول عليها بصورة مباشرة أو غير مباشرة من أي أنشطة غير قانونية، بما في ذلك أنشطة غسيل الأموال أو تمويل الإرهاب، وأن العائدات التي تحصل عليها نتيجة تعاملك مع البنك لن تُستخدم في تمويل أي نشاط غير قانوني في أي بلد من البلدان؛

١٨-١-٢ أنك غير خاضع ولن تصبح خاضعاً لأية قيود مفروضة من أي من القوانين ذات الصلة؛

١٨-١-٣ أنك والكيانات التابعة لك لستم ولن تصبحوا من الأشخاص المحظورين؛

١٨-١-٤ أنك والكيانات التابعة لك (١) لستم من الأشخاص المحظورين أو المتورطين حالياً أو في السابق في أية معاملة أو سلوك قد يجعل منك أو من الكيانات التابعة أشخاصاً محظورين؛ (٢) لستم ولم تكونوا أبداً أطرافاً في أية مطالبات أو إجراءات قانونية أو إنذارات رسمية أو تحقيقات بشأن أية عقوبات؛ (٣) لستم ولم تكونوا متورطين في أية معاملة تنطوي على تهرُّب أو السعي إلى التهرب أو على أية مخالفة أو السعي لارتكاب أية مخالفة بصورة مباشرة أو غير مباشرة لأية عقوبات تسري عليك أو على الكيانات التابعة لك؛ أو (٤) لم تتورطوا ولستم متورطين بصورة مباشرة أو غير مباشرة في أية متاجرة أو أعمال تجارية أو أية أنشطة أخرى لمصلحة أي شخص محظور؛

١٨-١-٥ أنك والكيانات التابعة لك لستم ولن تصبحوا مدرجين على أية قائمة من قوائم الحظر؛

١٨-١-٦ أنك والكيانات التابعة لك (١) مقيمون في أي بلد من البلدان المحظورة ولن تتخذوا أياً منها موطناً لكم؛ (٢) كياناً أو شخصاً يُحْظَرُ أو قد يُحْظَرُ إبرام المعاملات معهم بمقتضى القوانين المعمول بها؛ (٣) أنك لست ولن تكون بحال من الأحوال مرتبطاً بأي شخص أو كيان محظور، ولست متورطاً بصورة مباشرة أو غير مباشرة بأي نشاط تجاري من أي نوع مع أي شخص أو كيان محظور أو مقيم في بلد محظور أو يتخذ من بلد محظور موطناً له؛

١٨-١-٧ أنك لن تستخدم أي من خدمات البنك أو استثماراتك المحفوظة لدى البنك، أو أية أموال أخرى تحصل عليها نتيجة تعاملك مع البنك، في أية معاملة أو صفقة تبرمها بصورة مباشرة أو غير مباشرة مع أي شخص مقيم في بلد محظور أو يتخذ من بلد محظور موطناً له، أو مع أي شخص محظور أو في أي غرض غير قانوني؛ أو

١٨-١-٨ أنك تمتنع عن:

١٨-١-٨-١ إرسال أو تحويل أو استعمال أو إقراض أو المساهمة أو توفير أي مبلغ أو أي من استثماراتك أو أموالك لأي شخص بغرض تحقيق أية منفعة أو تمويل أية أنشطة لأي شخص محظور أو أي بلد أو دولة أو أي طرف خاضع لأية قيود بمقتضى القوانين المعمول بها؛

١٨-١-٨-٢ إرسال أو تحويل أو استعمال أو إقراض أو المساهمة أو توفير أي من الأموال أو الأصول الأخرى التي يعيرك إياها البنك أو يقدمها لك أو يحفظها بالنيابة عنك أو يحولها لك بصورة مباشرة أو غير مباشرة

بغرض تمويل أية تجارة أو أعمال تجارية أو أية أنشطة أخرى يشترك فيها أو تنفذ لمصلحة أي شخص محظور أو مدرج على قوائم المنظمات الإرهابية أو أي كيان أو فرد تابع لمثل ذلك الشخص بأي شكل من الأشكال؛

١٨-١-٨-٣ الاشتراك في أية معاملة تنطوي على تهَرُّب أو السعي إلى التهرب أو على أية مخالفة أو السعي لارتكاب أية مخالفة بصورة مباشرة أو غير مباشرة لأي قانون معمول به، وبخاصة أي قانون يتعلق بمكافحة عمليات غسيل الأموال أو تمويل الإرهاب؛ و/أو

١٨-١-٨-٤ تمويل أي دفعة أو جزء من أي دفعة للبنك من العائدات المتحصلة عن أعمال أو صفقات تجارية مع أي شخص محظور أو شخص تابع له بشكل من الأشكال، أو عن أي فعل مخالف للقوانين المعمول بها.

١٨-٢ ليس على البنك أي التزام بتنفيذ أي تصرف و/أو تقديم أية خدمات لك أو بالنيابة عنك إذا كان ذلك التصرف أو تلك الخدمات تخرق أية عقوبات و/أو أياً من السياسات والإجراءات المعتمدة لدى البنك أو الكيانات التابعة له (ولهذه الأغراض، لا يؤخذ في الاعتبار ما إذا كانت تلك العقوبات تسري على البنك أم على الكيانات التابعة له).

١٨-٣ يحق للبنك تجميد كافة الأموال و/أو الأصول الأخرى المحفوظة من قبلك أو بالنيابة عنك أو المتعلقة بك بصفة عامة في حال أصبحت أنت أو أي من الكيانات التابعة لك خاضعاً لقيود تتعلق بتجميد الأصول أو أية قيود أخرى مماثلة بموجب أية عقوبات.

١٨-٤ يجب عليك إبلاغ البنك خطياً (وتزويده بكامل البيانات) فور علمك بأنك أنت أو أي كيان تابع لك:

١٨-٤-١ أصبحت أو من المرجح أن تصبح شخصاً محظوراً؛

١٨-٤-٢ أبرمت معاملات أو صفقات مع أي شخص محظور؛

١٨-٤-٣ خاضع أو طرف أو على وشك أن تصبح طرفاً في أية شكوى أو دعوى أو إجراءات قانونية أو إنذار رسمي أو تحقيقات أو أي إجراء آخر متخذ من سلطة تنظيمية أو تنفيذية أو أي طرف من الغير بشأن أية عقوبات.

الآثار المترتبة على امتثال البنك للأنظمة الضريبية والعقوبات واللوائح التنظيمية

١٨-٥ يجوز للبنك أن يمتثل طوعاً لأي من القوانين المعمول بها وأن يفسر تلك القوانين بما يقتضي منه اتخاذ أي نوع من الإجراءات الضرورية للامتثال لتلك القوانين؛ بما في ذلك: حظر أي استثمارات أو معاملات إضافية من جانبك أنت أو أي كيان تابع لك؛ الامتناع عن تقديم أية خدمات لك أو للكيانات التابعة لك؛ تعليق أو إنهاء استخدامك و/أو استخدام الكيانات التابعة لك لخدمات البنك؛ و/أو اتخاذ أي خطوات و/أو إجراءات أخرى يراها البنك ضرورية للامتثال لأحكام القوانين المعمول بها.

١٨-٦ يجوز للبنك تأخير أو تعليق أو التحفظ أو الحجز (بأمر من المحكمة) على أي من المعاملات أو الصفقات أو الأموال المحولة من أو إلى حسابك.

١٨-٧ يجوز وقف حسابك أو أموالك ريثما يتم فحص أية معاملة أو صفقة بغرض التحقق من خلوها من أية مخالفات للقوانين المعمول بها.

١٨-٨ في حال طلبتَ من البنك سداد دفعة لأحد الحسابات لدى مؤسسة مالية غير مشمولة أو لا تمتثل (أو لا يمكن للبنك التحقق من أنها مشمولة أو تمتثل) لأية تشريعات ضريبية، فعندئذٍ قد يتعين على البنك حجز مبالغ معينة من تلك الدفعة (وإنك تفوضه بذلك) وإخطارك بذلك.

١٩- مسائل عامة

١٩-١ أُبرمت هذه الاتفاقية لتحقيق المنفعة لك وللبنك فقط، ولا يراد منها جلب المنفعة للغير أو تمكينه من فرض تنفيذ أحكامها. ومع ذلك يحق للكيانات التابعة للبنك ومقدمي الخدمات الخارجيين فرض إحقاق كافة الحقوق و/أو المنافع التي تمنحهم إياها هذه الأحكام والشروط. وتجاوزاً للشك، فإنه إذا اعتُبر أي نص في هذه الأحكام والشروط أو تبين أنه باطل أو غير قابل للتنفيذ، فإن باقي النصوص تبقى سارية ومنتجة لآثارها القانونية.

١٩-٢ إنك توافق على أنه يجوز للبنك تحويل و/أو التنازل و/أو تجديد حقوقه (كلياً أو جزئياً) و/أو التزاماته المنصوص عليها في هذه الاتفاقية لأي طرف من الغير، بما في ذلك الكيانات التابعة له. ولا يحق لك تحويل أو التنازل أو تجديد أي من حقوقك أو التزاماتك المنصوص عليها في هذه الاتفاقية لأي شخص دون موافقة خطية مسبقة من البنك.

١٩-٣ في حال وفاتك أو الإقرار بشكل قانوني ومعترف به بفقدانك الأهلية أو عدم القدرة، يحق للبنك إنهاء أو تعليق أداء هذه الأحكام والشروط حتى تستلم دليلاً مُرضياً على صلاحية أي من الورثة أو الخلفاء أو منفذي الوصية أو الأمناء، حسبما قد يكون عليه الحال. ولكن تعتبر كافة الأفعال التي يؤديها البنك أو الكيانات التابعة له أو أيّ مقدم خدمات خارجي قبل استلام إخطار خطي بالوفاة (أو العجز أو فقدان الأهلية) سارية المفعول وملزمة لك و/أو لخلفائك في الحق (حسبما يكون ملائماً).

١٩-٤ في حال وجود أي تعارض أو فروقات أو اختلافات في تفسير النسختين العربية والإنجليزية من الاتفاقية (أو في أي مستند آخر يقدمه لك البنك، بما في ذلك أية اتفاقيات أخرى بينك وبين البنك) أو أي مستند أو ملف يتعلق به، فإن النسخة الإنجليزية من الاتفاقية هي التي تُعتمد.

١٩-٥ في الأحوال التي تنص فيها الاتفاقية على أنه من حق البنك أو يُسمح له أو أنه مفوض في فعل شيء أو تقرير مسألة ما (بأية صيغة كانت)، فإن من حقه أن يقوم بذلك وفقاً لتقديره المطلق، ما لم تنص الاتفاقية صراحةً على غير ذلك.

١٩-٦ إن استخدامك لأي من الخدمات المنصوص عليها في هذه الاتفاقية يعني أنك توافق (بطلب من البنك من وقت لآخر وعلى نفقتك الخاصة) على توقيع وتسليم (أو الإيعاز بتوقيع وتسليم) كافة المستندات والتصرفات والمحررات التي يراها البنك ضرورية أو مناسبة لفرض أو تسهيل استعمال كافة الحقوق والصلاحيات والسلطات التقديرية التي تنص الاتفاقية على منحها للبنك.

١٩-٧ إن تقصير البنك في استعمال أو التأخر في استعمال أي حق أو تعويض يتمتع به بموجب الاتفاقية لا يفسر على أنه قد تنازل عن ذلك الحق أو التعويض، كما أن استعمال أي حق أو تعويض لمرة واحدة أو استعماله استعمالاً جزئياً لا يحول دون إمكانية استعمال ذلك الحق أو التعويض أو أي حق أو تعويض آخر مرة أخرى بموجب هذه الاتفاقية أو بمقتضى القانون.

١٩-٨ في حال نشوء أي خلاف أو منازعة أو مطالبة تنشأ أو تتعلق بهذه الأحكام والشروط، بما في ذلك أية مسألة تتعلق بوجودها أو سريانها أو تفسيرها أو مخالفتها أو إنهائها، فيجب عليك أنت والبنك بذل كل ما في وسعكما لحلها بالطرق الودية عبر المفاوضات المباشرة.

١٩-٩ إذا تعارض أي نص في هذه الاتفاقية مع أي قانون معمول به، يُفسر ذلك النص على أنه قد تم تعديله بالقدر اللازم لإزالة التعارض ومنح الاتفاقية كامل الأثر القانوني اللازم في الاختصاص القضائي ذي الصلة. وفي حال عدم إمكانية تحقيق كامل الأثر القانوني للاتفاقية من خلال تعديل النصوص المعنية، اعتُبِرَ ذلك النص محذوفاً من الاتفاقية وينتهي سريانه ولا يعود ملزماً عليك ولا على البنك، بحسب الأحوال. ومع ذلك، فإن الاتفاقية

بكليتها ومع تلك النصوص التي قد يتعين تفسيرها أو حذفها كلياً أو جزئياً وفقاً لما ورد أعلاه تبقى سارية وبكامل آثارها القانونية في كافة الاختصاصات القضائية الأخرى التي لا يؤثر عليها التعارض ذي الصلة.

١٩-١٠ إنك بإبرامك هذه الاتفاقية فإنك تصرّح وتتعهد وتضمن ما يلي للبنك:

١٩-١٠-١ أنك تتمتع بكامل السلطة والصلاحية لإبرام هذه الاتفاقية وتنفيذ التزاماتك المنصوص عليها فيها (بما في ذلك في ما يتعلق بأي معاملات تتم بموجب هذه الأحكام والشروط)، وأن ذلك من ضمن صلاحياتك وتنشئ عليك التزامات صحيحة وسارية وملزمة لك ولا تتعارض مع أي من التزاماتك التعاقدية أو القانونية الأخرى؛

١٩-١٠-٢ إن كافة المعلومات التي قدمتها للبنك أو لأي مقدم خدمات خارجي في المستندات التي قدمتها بشأن الحصول على الخدمات صحيحة وكاملة ودقيقة وليست مضللة؛

١٩-١٠-٣ أنك لست طرفاً في أية قضية أو دعوى تحكيم أو أية إجراءات إدارية قائمة أو وشيكة؛ و

١٩-١٠-٤ عدم وقوع أيّ حالة إخلال في الوقت الحاضر أو في المستقبل نتيجةً لإبرام هذه الاتفاقية أو إجراء أي صفقات وفقاً لها، أو لطلبك من البنك تزويدك بتسهيلات التمويل وفقاً للقسم (٤)، أو لتقديم أيّ طلب للحصول على قرض وفقاً لتسهيلات التمويل، أو أداء التزاماتك الناشئة عن هذه الأحكام والشروط.

٢٠- القانون المطبق والاختصاص القضائي

٢٠-١ تخضع هذه الاتفاقية المبرمة بينك وبين البنك، وكافة الالتزامات غير التعاقدية الناشئة عنها أو المتعلقة بها للقوانين واللوائح والقواعد المطبقة في إنجلترا وويلز.

٢٠-٢ إنك توافق بموجبه موافقة لا رجعة فيها على أنه في حال نشأت منازعة بينك وبين البنك، فإن محاكم سوق أبوظبي العالمي (عدا الاستثناءات أدناه الممنوحة للبنك) هي التي ينعقد لها الاختصاص القضائي الحصري في النظر بكافة المسائل الناشئة أو المتعلقة بهذه الأحكام والشروط وكافة الالتزامات غير التعاقدية الناشئة عنها أو المتعلقة بها أو بموضوعها أو بإبرامها، بما في ذلك المسائل المتعلقة بوجودها وسريانها وإنهائها.

٢٠-٣ في حال قرر البنك إقامة دعوى ضدك أمام لجنة المطالبات الصغرى بسوق أبوظبي العالمي، فإنك توافق أنت والبنك موافقة صريحة على أنه يجوز إقامة مثل تلك الدعوى للمطالبات المقدرة بمبالغ تصل إلى ١,٠٠٠,٠٠٠ درهم، أو أي مبلغ أعلى قد يصبح ضمن اختصاص تلك المحكمة من وقت لآخر.

٢٠-٤ تفسر أحكام البند رقم ٢٠-٣ هذا لصالح البنك فقط. ولا شيء يمنع البنك من إقامة دعوى قضائية بشأن أية منازعة تنشأ بينكما في أي اختصاص قضائي آخر خارج سوق أبوظبي العالمي (وتجاوزاً للشك فإن ذلك يشمل أي اختصاص قضائي جرى فيه تسجيلك أو تأسيسك أو تقيم فيه أو تتخذ منه موطناً أو تملك أصولاً فيه). ويجوز للبنك وبالقدر المسموح به قانوناً السعي والشروع في إقامة أكثر من دعوى متزامنة في عدة اختصاصات قضائية.

٢٠-٥ إنك توافق بموجبه موافقة لا رجعة فيها على الخضوع لمحاكم أي اختصاص قضائي يقرر البنك الادعاء فيه ضدك، وعلى التنازل عن أي حق في الاعتراض على ذلك بحجة عدم ملاءمة مكان التقاضي.

٢٠-٦ بصرف النظر عن موطنك أو محل إقامتك:

٢٠-٦-١ توافق بموجبه موافقة لا رجعة فيها على قبول التبليغات بأية طريق يختارها البنك (وبما لا يخالف القانون) بشأن الإجراءات القضائية المقامة أمام أية محكمة أو في أي اختصاص قضائي، وتشمل مثل تلك الطرق ولكن لا تقتصر على ما يلي: (١) خدمة الشحن السريع أو البريد الإلكتروني أو الفاكس أو عنوان البريد المسجل إلى العنوان المثبت في سجلات البنك؛ (٢) النشر في جريدة يومية أو أكثر تصدر في دولة الإمارات العربية المتحدة أو في منطقة الاختصاص القضائي لمكان إقامتك أو محلك القانوني (كما يكون عليه الحال) أو أي منطقة اختصاص قضائي أخرى يراها البنك مناسبة؛ و/أو (٣) أي وسائل اتصال أو إبلاغ أو نشر أخرى تُجيز القوانين المطبقة تبليغ إشعارات الإجراءات القضائية بواسطتها من وقت لآخر؛

٢٠-٦-٢ توافق بموجبه على أن يتم تبليغك بالإشعارات من خلال أي طرف تسمح به القوانين المعمول بها (بما في ذلك البنك نفسه و/أو أي طرف يتصرف بالنيابة عن البنك في الأحوال التي توافق فيها المحكمة المختصة بتبليغك بتلك الطريقة)؛ و

٢٠-٦-٣ توافق بموجبه، وبالقدر المسموح به قانوناً، على أن التبليغ بتلك الطريقة يستوفي كافة المتطلبات اللازمة لإثبات السلطة القضائية الشخصية عليك وعلى المحكمة المختصة.

٢٠-٧ يجوز للبنك استخدام النسخ الورقية أو المطبوعة أو الإلكترونية لأي رسائل موجهة بالفاكس أو البريد الإلكتروني أو الرسائل النصية القصيرة أو أي وسائل وبيانات إلكترونية أخرى وأي من السجلات التي يحتفظ بها البنك، بما فيها تسجيلات المحادثات الهاتفية بينك وبين موظفي البنك، كدليل أمام أي محكمة أو هيئة تحكيم أو في أي إجراءات قانونية أخرى.

٢٠-٨ في حال الطلب من البنك، فإنك توافق وعلى نفقتك الخاصة على تعيين وكيل التبليغات الذي يعينه البنك لقبول التبليغات بالدعاوى المقامة ضدك.

القسم ٢: أحكام إضافية لمنصة جو تريد

١- الطلب

١-١ ينطبق عليك القسم الثاني إذا رغبت في استخدام المنصّة الإلكترونية المسماة جو تريد، والتي تتيح للمستخدمين شراء العملات وبيعها وتداولها وتسويتها عبر الإنترنت.

١-٢ يجوز لك التقدّم بطلب للحصول على حق الدخول إلى المنصّة من خلال تقديم نموذج طلب منصة جو تريد إلى البنك. وفي حال موافقة البنك على طلبك، يقوم البنك بإخطارك بذلك (سواء شفهياً أو عبر البريد الإلكتروني أو بأي وسيلة خطية أخرى)، أو يتيح لك الدخول إلى المنصّة واستخدامها وفقاً للأحكام والشروط المنصوص عليها في هذه الاتفاقية. وبناءً عليه، يمنحك البنك حقاً غير حصري، وغير قابل للتحويل، وغير قابل لمنح التراخيص الفرعية، وقابلاً للإلغاء، في استخدام المنصّة، وذلك دائماً ضمن الشروط المحددة بموجب هذه الاتفاقية.

١-٣ إن تسوية أية معاملات صرف أجنبي تقوم بإجرائها من خلال المنصة تخضع وتُنظَّم وفقاً للأحكام والشروط الأخرى التي سبق لك الاتفاق عليها مع البنك بشأن تلك المعاملات. واستناداً إلى ظروفك الخاصة، قد ترد هذه الأحكام والشروط ضمن واحد أو أكثر مما يلي:

١-٣-١ القسم الثالث من هذه الاتفاقية، والمتعلق بمعاملات الصرف الأجنبي؛

١-٣-٢ القسم الرابع من هذه الاتفاقية، والمتعلق بمعاملات الصرف الأجنبي المضمونة؛

١-٣-٣ اتفاقية آي.أس.دي.أيه (ISDA) الرئيسية؛

١-٣-٤ في حال كان مسموحاً لك تنفيذ صفقات فورية فقط، فإن التسوية تخضع لتأكيد التنفيذ (سواء كان في شكل إشعار سويفت أو بريد إلكتروني أو أي رسالة إلكترونية أخرى) الذي تستلمه مقابل الأوامر المنفّذة عبر المنصّة؛ أو

١-٣-٥ أي أحكام وشروط أخرى سارية بينك وبين البنك، بالقدر المتعلق بصفقات العملات. ويُشار إلى ما ورد أعلاه مجتمعاً «الأحكام الإضافية».

١-٤ تُعَد الأحكام الإضافية جزءاً مكمّلاً لهذه الاتفاقية، ويُفسَّر كلٌّ منها مع الآخر كوحدة متكاملة، وتبقى نافذة وواجبة التطبيق طالما لم يتم تعديلها أو تغييرها بموجب أحكام هذه الاتفاقية.

٢- الوصول

٢-١ يخضع استخدامك للمنصة لتقديم المستندات و/أو المعلومات التي قد يطلبها البنك وفقاً لتقديره، ولنجاح البنك في إنشاء ملف شخصي خاص بك على المنصة. وفي حال كنت شركة، يجب أن يتضمن ملفك الشخصي أسماء كل المستخدمين المخولين. ولتفويض أي مستخدم للقيام بعمليات تداول العملات نيابةً عنك عبر المنصة، يجب تقديم نموذج تفويض للبنك مرفقاً بأي مستندات تعريفية يطلبها البنك حسب تقديره. كما يتعين على كل مستخدم تقديم نموذج أمني مكتمل للبنك قبل منحه صلاحية الوصول إلى المنصة.

٢-٢ توافق وتقرّ بأن للبنك الحق المطلق في الموافقة أو الرفض على أي طلب للوصول إلى المنصة. كما يحتفظ البنك بالحق في تحديد أو تعليق أو إلغاء وصول أي مستخدم إلى المنصة، أو تطبيق أي أحكام وشروط إضافية يراها مناسبة لضمان تنظيم الوصول إلى المنصة لأي مستخدم أو أكثر، حسبما يقتضي الحال.

٢-٣ توافق وتتعهد أمام البنك بأنه، وقبل أي إفصاح عن معلومات تتعلق بأي مستخدم للبنك، ستقوم بالحصول على موافقة كل مستخدم على هذا الإفصاح، بما في ذلك منح البنك الحق في الإفصاح عن هذه المعلومات وفقاً لشروط هذه الاتفاقية.

٢-٤ أنت تقرّ وتوافق على أن:

٢-٤-١ تتحمل المسؤولية الكاملة عن أي خسارة أو ضرر أو مسؤولية قد تنشأ نتيجة لأي فعل أو امتناع عن فعل من قبل أي مستخدم، (بما في ذلك خسارة الأرباح والفرص، والضرر بالسمعة، والمطالبات المقدمة من طرف ثالث من أي نوع). ويحق للبنك التعامل مع جميع الطلبات وتأكيدات الطلبات التي يستلمها من أي مستخدم وكأنها صادرة منك، وأنت توافق على الالتزام بكل هذه الطلبات؛

٢-٤-٢ عند منحك الوصول إلى المنصة، لا يقوم البنك (ولا يدعي أنه يقوم) بدور وكيلك أو ممثلك أو مرشحك أو محاميك. وأنت توافق على استخدام المنصة والتداول بالعملات على مسؤوليتك الكاملة في ما يتعلق بالتكاليف والعواقب. وإذا اعتُبر البنك بموجب القانون المطبق وكيلاً أو ممثلاً لك، فإنك توافق على تعويض البنك عن جميع التكاليف والمسؤوليات والمخاطر الناشئة عن هذا الوضع القانوني نتيجة وصولك إلى المنصة واستخدامك لها؛

٢-٤-٣ يجوز للبنك، في أي وقت ودون إشعار مسبق، تعديل أو تقييد أو تحسين أنواع العملات، وأنواع التداول بالعملات، وبشكل عام الخدمات والمزايا المتاحة عبر المنصة؛ و

٢-٤-٤ المنصة هي خدمة تنفيذية فقط ولا تُقدّم أي استشارات، كما أنك تستخدم المنصة على مسؤوليتك الخاصة وعلى نفقاتك الخاصة. ولا يقدم البنك أي نصائح استثمارية أو توصيات شخصية تتعلق بتداول العملات أو غيرها من الاستثمارات. وعند إصدارك تعليمات للبنك للتداول بالعملات، فإنك تفعل ذلك اعتماداً على حكمك الشخصي، واجتهادك، والتحليل المستقل الذي قمت به. وينبغي الحصول على مشورة مستقلة إذا لزم الأمر. كما تقرّ بأن أي أوامر تصدر عبر المنصة تُعتبر أوامر تنفيذية فقط.

٢-٥ توافق وتقرّ بموافقتك على أن أي خدمات يتم تقديمها أو أي اتصالات تتم عبر المنصة قد تتضمن نقل بيانات عبر الإنترنت أو وسائل اتصال أخرى قد تكون غير مشفرة، وأن هذه الوسائل تحمل معها مخاطر متأصلة بطبيعتها نتيجة استخدام الإنترنت أو تلك الوسائل الأخرى. وقد يشمل ذلك النقل عبر مرافق تشغّلها أطراف ثالثة، مثل مقدمي خدمات أو مشغّل المنصة نفسه.

٢-٦ تقرّ وتوافق على إمكانية تعرضك للتعدي الإلكتروني، وكذلك احتمالية فشل وصول المعلومات أو البيانات إلى الوجهات المقصودة، أو استلامها بشكل غير صحيح، أو توجيهها عن طريق الخطأ إلى جهة غير معنية.

٣- البدء

في الأحوال التي تسري فيها أحكام القسم ٢، فإنها تدخل حيز التنفيذ اعتباراً من التاريخ المتفق عليه خطياً معك، أو التاريخ الذي يسمح البنك فيه لك أو لأي مستخدم باستخدام المنصة.

٤- الأوامر والتسوية والمقاصة

٤-١ يجب أن تحرص قبل تقديم الأمر على وجود رصيد كافٍ وخال من الأعباء من أجل تسوية التزاماتك المترتبة على أي عملية شراء أو بيع أو استرداد أو تداول في العملات (بما في ذلك الأسعار، والرسوم، والمصاريف، والأعباء الناشئة عن العملة).

٤-٢ يحتفظ البنك بالحق (لكنه ليس ملزماً) برفض الأمر و/أو عملية تأكيد الأمر، أو الامتناع عن اتخاذ أي إجراء تجاهها، في الحالات الآتية:

٤-٢-١ في حال عدم توفر رصيدٍ كافٍ وخال من الأعباء (أو عندما يكون لدى البنك سبب يدفعه للاعتقاد بعدم وجود رصيد كافٍ وخال من الأعباء)، أو في حال عدم وجود تعليمات سداد مناسبة (أو عندما يكون لدىً البنك سبب يدفعه للاعتقاد بعدم وجودها)؛ أو

٤-٢-٢ في حال إمكانية أن تؤدي الموافقة على الأمر إلى خرق لحدود أو قيود التداول المعمول بها (بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصرً، القيود المتعلقة بأنواع العملات أو أنواع تداول العملات المحددة لملف شخصي معين).

٤-٣ عندما يقرر البنك، وفقاً لتقديره المطلق، أن يتخذ إجراءً بحق الأمر بموجب البند ٤-٢-١ (بصرف النظر عمّا إذا كان السبب عدم وجود رصيد كافٍ وخال من الأعباء، أو عدم وجود تعليمات سداد مناسبة)، فأنت تقرّ أن ذلك قد يؤدي إلى رصيدٍ مُدين في الحساب أو مصدر السداد الذي حددته ضمن تعليمات السداد، وأنك توافق على دفع جميع الفوائد، والأسعار، والرسوم، والتكاليف المترتبة على هذا الرصيد المدين.

٤-٤ أنت تقرّ وتوافق على أن موافقة البنك على الأمر لا تمثّل منحك تسهيلات سحب على المكشوف، وأنك تبقى ملزماً بسداد أي مبالغ مدينة إلى البنك على الفور عند الطلب.

٤-٥ عندما يتلقى البنك أمراً، سيقدم لك سعراً مقترحاً يتوقع أنه قادر على تنفيذ الأمر على أساسه. وفي حال قبولك للسعر المقترح من قبل البنك ضمن الإطار الزمني المحدد، وذلك عبر تأكيد الأمر مع السعر المقترح على المنصة، سيبذل البنك كل الجهود المعقولة لتنفيذ هذا الأمر. ولكنّ البنك لا يتحمل أي مسؤولية عن أي خسائر أو تكاليف إضافية تتكبدها أنت في حال عدم قدرته على تنفيذ الأمر لأي سبب كان (بما في ذلك توقف النظام أو تعطله)، أو في حال حدوث تأخير أو تغير في ظروف السوق (بما في ذلك تغير السعر)، قبل استكمال المعاملة. وفي حال عدم قبولك للسعر المقترح ضمن الإطار الزمني المحدد، ستنتهي صلاحية العرض، وتنتهي بموجب ذلك صلاحية السعر المقترح. إن الأسعار المقترحة التي تُعرض عليك على المنصة هي أسعار توضيحية وقابلة للتغير، ولا تُعتبر بأي حال من الأحوال عرضاً أو دعوة أو موافقة على تنفيذ المعاملة، أو التماساً لتقديم عرض أو دعوة، أو تقديم أمر لدى البنك.

٤-٦ يمثل تأكيد الأمر عرضاً نهائياً لا يمكن التراجع عنه من طرفك إلى البنك، ويحق للبنك أن يعتمد على هذا الأمر ويتصرف بموجبه. وتجاوزاً للشك، فأنت ملزم بالأمر بمجرد إقدامك على تأكيد الأمر من خلال المنصة. وعند موافقة البنك على الأمر وتنفيذه، سيرسل إليك رسالة لإخطارك بتأكيد التنفيذ بناءً على تفاصيل الاتصال المتوفرة في ملفك الشخصي، أو في الأحكام الإضافية. وفي حال وجود تناقض بين عملية تأكيد الأمر من قبلك (أو أي مستند أو رسالة إلكترونية أخرى) وعملية تأكيد التنفيذ، تنطبق أحكام تأكيد التنفيذ في جميع الجوانب.

٤-٧ لا يتحمل البنك، ويقرّ صراحةً بإخلاء مسؤوليته، عن أي خسارة (بما في ذلك خسارة الأرباح أو الفرص أو الإضرار بالسمعة و/أو أي مطالبات من أطراف ثالثة أياً كان نوعها)، أو أضرار أو مسؤولية تنشأ عن الفشل أو عدم الدقّة في إرسال الأمر أو تأكيد الأمر أو تأكيد التنفيذ، أياً كان السبب.

٤-٨ في حال كان الأمر أو تأكيد التنفيذ:

٤-٨-١ صادراً أو منفّذاً أو مرسلاً عن طريق الخطأ (بحسب الحالة)؛ أو

٤-٨-٢ وفي حالة تأكيد التنفيذ عند سعر يختلف (بحسب الرأي المعقول للبنك) بشكل كبير عن سعر السوق لمثل هذه المعاملات، سواءً كان ذلك بسبب ١) عطل تقنيً أو خطأ في الخدمة؛ أو ٢) عطل أو خطأ يتحمل البنك مسؤوليته، يحتفظ البنك بالحق في إلغاء هذا الأمر، وفقاً لتقديره المطلق.

٤-٩ أنت تقرّ وتوافق أن أسواق صرف العملات الأجنبية تخضع للتقلبات، وأن حدة هذه التقلبات قد تزداد في أوقات محددة. أنت تقرّ وتوافق أنه ضمن فترات التقلبات الحادة، يمكن للبنك أن يلغي كل الأوامر (أو بعضاً منها) بصرف النظر عمّا إذا كان قد أصدر تأكيد التنفيذ لهذه الأوامر (أو بعض منها) أم لا.

٤-١٠ أنت تمنح البنك جميع التفويضات اللازمة (بما فيها تفويض البيع)، حسبما تقتضي عمليات الموافقة على الأوامر وتنفيذها من خلال المنصة. وأنت توافق، على سبيل المثال لا الحصر، على تعويض البنك بشكل كامل عن أي خسائر (بما في ذلك خسارة الأرباح) أو مسؤولية أو مخاطر تنشأ عن هذا التوكيل أو استخدام التفويضات الممنوحة بموجبه.

٤-١١ أنت تقرّ وتوافق على إمكانية اختلاف فترات التسوية لتداول الأنواع المختلفة للعملات، أو الأنواع المختلفة لتداول العملات. بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن تكون بعض أنواع العملات غير متاحة للتداول في يوم معيّن. ولا يقدم البنك أي ضمانات أو تعهدات متعلقة بتوفير أي نوع من أنواع العملات، أو بالمدة الزمنية اللازمة لتسوية العملات (أو عائدات المبيع أو التداول بأي نوع من العملات) في الحساب أو من مصدر السداد (حسب الحالة) المحدد في ملفك الشخصي.

٤-١٢ في حال تلقى البنك أمراً ببيع أو شراء أو تداول العملة، ولم ينجح في استكماله بشكل كامل، يمكن للبنك (ولكنه ليس ملزماً بذلك) تنفيذه (وفق تقديره المطلق) إلى الحد الأقصىً الممكن، على أن يتم إلغاء الرصيد إما عند إغلاق السوق المعنية، أو انتهاء صلاحية الأمر. ولا يتحمل البنك مسؤولية أي خسائر تتكبدها أنت نتيجة التنفيذ الجزئي للأمر أو إلغائه.

٥- مسؤولياتك

٥-١ من أجل استخدام المنصة، يجب عليك أن:

٥-١-١ تُنشئ ملفاً شخصياً لدى البنك يتضمن تفاصيل المستخدمين، وتسجل الدخول إلى ملفك باستخدام التفاصيل التي قدمتها؛

٥-١-٢ تختار العملة (أو زوج العملات، عند الاقتضاء) التي ترغب في التداول بها، وتحديد مبلغ الأمر، بالإضافة إلى تاريخ التسوية المعمول به؛

٥-١-٣ تقدم أمراً كاملاً، وتنتظر تقديم السعر المقترح؛

٥-١-٤ بعد تلقيك للسعر المقترح، يمكنك إما الموافقة على الأمر أو سحبه؛

٥-١-٥ إذا رغبت في الموافقة على السعر المقترح، يجب أن تقوم بتأكيد الأمر من خلال المنصة خلال المدة الزمنية المحددة؛ و

٥-١-٦ عند تأكيد الأمر، ستكون ملتزماً بشكل نهائي لا رجعة عنه بموجب تأكيد الأمر، ويحق للبنك قبول الأمر وتنفيذه.

٥-٢ بعد موافقة البنك على الأمر وتنفيذه، سيرسل إليك إخطاراً بتأكيد التنفيذ بصيغة إلكترونية إلى تفاصيل الاتصال المتوفرة على ملفك الشخصي، أو في الأحكام الإضافية.

٥-٣ في حال عدم قبولك للأمر ضمن الإطار الزمني المحدد، تنتهي صلاحية السعر المقترح، ويجب عليك تقديم أمر جديد.

٤-٥ يمكنك عرض عمليات التداول السابقة التي قمت بها في قسم «سجل المعاملات» في المنصة.

٦- الملكية الفكرية

٦-١ يحتفظ البنك ومشغّل المنصة بجميع الحقوق والملكية والمصلحة المتعلقة بالبيانات والنصوص والصور والبرمجيات وكافة العناصر الأخرى (بما في ذلك الوسائط المتعددة) (المشار إليها باسم «المحتوى») المرتبطة بالتسعير المعروض على المنصة، أو الموزع منها، أو المتاح للتحميل عن طريقها، أو المستخدم لتوفير أيّ من وظائف المنصة.

٦-٢ إن استخدام المحتوى لا يمنحك أي حق ملكية فيه. ويمكنك نسخ أجزاء محدودة من المحتوى لاستخدامها لأغراض الأعمال الداخلية حصراً، أو لإنشاء نسخ احتياطية لأغراض استعادة البيانات بعد وقوع الكوارث حصراً. ولا يجوز لك تحميل المحتوى أو عرضه أو نسخه أو إنشاء أعمال مشتقة منه أو إرساله أو بيعه أو توزيعه أو تأجيره أو منح ترخيص فرعي به أو إعارته أو نقله، أو استغلاله بأي شكل آخر، أو استخدامه خلافاً لما تسمح به هذه الاتفاقية.

٦-٣ لا يجوز لك استخدام أي علامات تجارية أو علامات خدمة أو أسماء نطاقات أو شعارات أو أي معرّفات أخرى للبنك أو لمشغّل المنصة دون الحصول على إذن خطي مسبق من البنك أو مشغّل المنصة، ولا يجوز لك القيام بهندسة عكسية للبرمجيات أو تفكيكها أو تحليلها، أو المحاولة بأي طريقة أخرى الوصول إلى الشيفرة المصدرية لأي برنامج مُدرج ضمن المحتوى، مع مراعاة أي حق قانوني لتفكيك البرمجيات ينصّ عليه القانون الوطني.

٦-٤ لا يُسمح لك الاعتماد على أي أبحاث سوقية يوفرها البنك من خلال المنصة.

بنك أبوظبي التجاري
ADCB

القسم ٣: أحكام إضافية بشأن معاملات صرف العملات

١- التطبيق

١-١ تسري أحكام وشروط القسم ٣ عليك في حال إبرام البنك معاملة صرف عملات معك.

١-٢ يمكنك طلب موافقة البنك على إبرام معاملة صرف عملات معك من خلال تقديم طلب إلى البنك. يتوفر النموذج على الرابط الآتي:
www.adcb.com/en/toolsresources/application-forms/application-forms-business.

وفي حال موافقة البنك على الأمر، سيقوم بإخطارك بذلك (سواء شفهياً أو عبر البريد الإلكتروني أو بأي وسيلة خطية أخرى)، أو سيبرم المعاملة معك.

٢- التنفيذ

٢-١ تصبح أنت والبنك ملتزمين قانونياً بأحكام معاملة صرف العملات اعتباراً من الوقت الذي توافقان فيه على تلك الأحكام (سواء شفهياً أو بأي طريقة أخرى). وبعد إبرام معاملة صرف العملات، يرسل إليك البنك تأكيد معاملة صرف العملات، يوضح فيه التفاصيل الاقتصادية للمعاملة المبرمة بينك وبين البنك. يمكن تنفيذ تأكيد صرف العملات وتسليمه عبر توقيع نسخ متطابقة متعددة (بما في ذلك عن طريق البريد الإلكتروني أو الفاكس)، أو إثباته من خلال تبادل الرسائل الإلكترونية أو البريد الإلكتروني.

٢-٢ في حال عدم وجود خطأ واضح، تُعتبر جميع تأكيدات صرف العملات الصادرة عن البنك نهائية وملزمة لك، ما لم تقدّم إشعاراً خطياً للبنك بأي اعتراض خلال يوم عمل واحد من تاريخ الاستلام.

٢-٣ تخضع جميع تأكيدات صرف العملات، ما لم ينص التأكيد صراحةً على خلاف ذلك، لأحكام هذه الاتفاقية حتى لو لم ينص التأكيد بشكل صريح على أن هذه الاتفاقية هي الأصل للتنفيذ. وتكمّل بنود التأكيد أحكام هذه الاتفاقيّة وتخضع لها، ويشكل كلاهما معاً اتفاقية موحدة بينك وبين البنك.

٣- البدء

في الأحوال التي تسري فيها أحكام القسم ٣، فإنها تدخل حيز التنفيذ اعتباراً من التاريخ المتفق عليه خطياً معك، أو التاريخ الذي يبرم البنك فيه معاملة صرف عملات معك بموجب أحكام هذا القسم، بصرف النظر عمّا إذا تم ذلك باتفاق خطي أو بغير ذلك.

٤- المدفوعات

٤-١ يجب سداد جميع المدفوعات إلى البنك بالعملة المطلوبة، وبأموال متاحة فوراً دون أي مقاصة أو رفع دعاوى مقابلة، ودون أي خصم أو حجز مترتب على أي ضرائب أو رسوم أو مستحقات. وفي حال كانت الدفعة خاضعة لأي خصم أو حجز، ستتم زيادة المبلغ المستحق للسداد بحيث يكون المبلغ المستلم بعد اقتطاع الخصم أو الحجز المطلوب مساوياً للمبلغ المستحق للسداد بموجب المعاملة.

٤-٢ يمكن للبنك، وفقاً لتقديره المطلق، حجز المدفوعات المستحقة لك بموجب معاملة صرف العملات حتى يقرر أنه قد استلم أو سيستلم المبلغ المستحق منك بموجب تلك المعاملة.

٤-٣ في حال تأخرك عن سداد دفعة مستحقة عليك بموجب معاملة صرف العملات، سيتوجب عليك سداد مبلغ فائدة إلى البنك، بناءً على طلبه، بنسبة ٢٪ سنوياً فوق التكاليف التي يتكبدها البنك (والمصادق عليها بشكل نهائي من البنك) لتمويل المبلغ المتخلَّف عن سداده من تاريخ الاستحقاق وحتى تاريخ السَّداد. كما تلتزم بتعويض البنك تعويضاً كاملاً عن أي خسارة تلحق به نتيجة ذلك (بما في ذلك التكاليف القانونية الخاصة بإنفاذ الحقوق وأي مبالغ يتم تحديدها بموجب البند ٦-٣ من القسم ٣ في هذه الاتفاقية بسبب التأخر عن السداد). ويحتفظ البنك، في أي وقت، بالحق في اقتطاع الفوائد الناتجة عن تأخر السداد والخسائر المترتبة عليك من حسابك (حتى لو أدى هذا الخصم إلى سحب على المكشوف).

٤-٤ تخضع جميع التزامات البنك (بما في ذلك التزامات السداد) بموجب هذه الأحكام والشروط، وأي معاملة صرف عملات، إلى الشروط السابقة المتمثلة في عدم حدوث أي تأخر في السداد أو استمرار حدوثه.

٥- التسوية

٥-١ يجب تسوية أي معاملة صرف عملات في التاريخ/ التواريخ المتفق عليها للتسوية، كما هو محدد في تأكيد صرف العملات المعني. وإذا لم يتلقَّ البنك الدفعة منك في تاريخ التسوية، فإنه يجوز للبنك، دون أن يكون ملزماً بذلك، اتخاذ الإجراءات اللازمة لتقليل أي خسارة محتملة نتيجة عدم السداد، بما في ذلك إنهاء أي معاملات تداول جارية تتعلق بتلك المعاملة و/أو أي معاملات تحوط مرتبطة بها («إجراء تصحيحي»).

٥-٢ في حال تم تحديد موعد نهائي لتسوية أي معاملة لصرف العملات في التأكيد المعني، فسيتوجب عليك تسوية التزاماتك المتعلقة بهذه المعاملة في موعدها النهائي وفقاً لتاريخ/ تواريخ التسوية المعمول بها. وفي حال عدم الالتزام بتسوية المعاملة في الموعد المحدد، فإنك بموجب هذا توافق بشكل لا رجعة عنه أنه يحق للبنك، حسب تقديره المطلق، اتخاذ أي إجراء تصحيحي يراه ضرورياً بشأن المعاملة. وقد تشمل هذه الإجراءات، على سبيل المثال لا الحصر، الدخول في معاملة صرف عملات جديدة معك بشروط مشابهة تقريباً لتلك المعاملة الأصلية، مع تحديد تاريخ التسوية في يوم العمل التالي مباشرة («تاريخ التسوية المؤجل»). وفي هذه الحالة (١) يُعتبر أنك قد وافقت على معاملة صرف العملات الجديدة هذه؛ (٢) ويجب تسوية التزاماتك المتعلقة بهذه المعاملة في موعد أقصاه تاريخ التسوية المؤجل المحدد في التأكيد ذي الصلة؛ (٣) وإذا لم تتم تسوية المعاملة بحلول الموعد النهائي لتاريخ التسوية المؤجل، فإنه يجوز للبنك اتخاذ أي إجراء تصحيحي يراه ضرورياً، حسب تقديره المطلق، والذي قد يشمل، على سبيل المثال لا الحصر، إنهاء أي معاملات تداول جارية تتعلق بالمعاملة أو أي معاملات تحوط ذات صلة. كما توافق على تغطية جميع تكاليف البنك وخسائره الناتجة عن أي من الإجراءات التصحيحية التي يتخذها، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، الدخول في أو إنهاء أي معاملات صرف عملات كما هو محدد في هذا البند ٥-٢.

٥-٣ إذا ترتب على أي إجراء تصحيحي أي تكلفة أو خسارة للبنك، فإنك تمنح البنك بموجب هذا تفويضاً لا رجعة عنه لاقتطاع مبلغ يعادل هذه التكلفة أو الخسارة من حسابك. وبالمثل، إذا نتج عن هذا الإجراء التصحيحي أي ربح للبنك، يحق للبنك إضافة مبلغ يعادل هذا الربح إلى حسابك. ويجدر التنويه إلى أن أي إجراء تصحيحي يتخذه البنك لا يمسّ بأي حال من الأحوال أياً من حقوقه الأخرى المنصوص عليها في هذه الاتفاقية، أو في أي تأكيد لمعاملة صرف العملات، أو أي مستند آخر، أو أي التزام آخر قائم.

٦- الإنهاء

٦-١ يجوز للبنك، حسب تقديره المطلق، ودون إشعار خطي مسبق، إنهاء أي من معاملات صرف العملات القائمة أو جميعها عند حدوث أي حالة تخلف عن السداد.

٦-٢ عند قيام البنك بإنهاء أي معاملة من معاملات صرف العملات بموجب هذا البند، لا يُلزم الطرف المعني بسداد المدفوعات المستحقة في تاريخ تسوية المعاملة المنتهية، بل يلتزم بدفع المبلغ المحدد في البند ٦-٣ من هذا القسم ٣.

٦-٣ يحدد البنك، لكل معاملة صرف عملات منتهية، مقدار الخسارة (المعبّر عنها بمبلغ سلبي) أو الربح (المعبّر عنه بمبلغ إيجابي) الناتج عن إنهاء هذه المعاملة، ويُحسب صافي مجموع هذه الأرباح والخسائر («المبلغ الصافي»). يقوم البنك بإخطارك بالمبلغ الصافي، ويطبق ما يلي:

٦-٣-١ إذا كان المبلغ الصافي سلبياً، تصبح قيمته المطلقة مستحقة الدفع فوراً؛ أو

٦-٣-٢ إذا كان المبلغ الصافي إيجابياً، يكون البنك مستحقاً لاستلام مبلغ يعادل المبلغ الصافي، مع الحفاظ على حق البنك في المقاصة.

ويحتفظ البنك بالحق في تحديد عملة الحساب وعملة الدفع حسب تقديره المطلق.

٦-٤ تطبق عليك قاعدة «الإنهاء المبكر التلقائي»، بحيث تعتبر جميع معاملات صرف العملات منتهية فوراً عند وقوع أي حالة إفلاس أو تخلف عن السداد. ويُعتبر تاريخ انتهاء هذه المعاملات هو الوقت الذي يسبق مباشرةً بدء إجراءات الإفلاس أو العملية المرتبطة به، ويُشار إلى هذا التاريخ باسم «تاريخ الإنهاء المبكر».

٦-٥ بعد تاريخ الإنهاء المبكر، توافق على تعويض البنك فوراً عند الطلب عن أي خسائر قد يتكبدها نتيجةً لأي معاملة، بما في ذلك الخسائر المرتبطة بتقلبات أسعار الصرف والمبالغ المستحقة للإغلاق، وذلك عن الفترة من تاريخ الإنهاء المبكر وحتى لحظة معرفة البنك بأن الإنهاء المبكر قد اعتُبر واقعاً.

القسم ٤: أحكام إضافية بشأن معاملات صرف العملات المضمونة

١- الطلب

١-١ تسري أحكام وشروط القسم ٤ عليك في حال إبرام البنك معاملة صرف عملات مضمونة معك.

١-٢ يمكنك طلب موافقة البنك على إبرام معاملة صرف عملات مضمونة معك من خلال تقديم طلب إلى البنك. يتوفر النموذج على الرابط:
www.adcb.com/en/toolsresources/ application-forms/application-forms-business. aspx.

وفي حال موافقة البنك على طلبك، يقوم البنك بإخطارك بذلك (سواء شفهياً أو عبر البريد الإلكتروني أو بأي وسيلة خطية أخرى)، أو إبرام المعاملة معك.

٢- التنفيذ

١-٢ تصبح أنت والبنك ملتزمين قانونياً بأحكام معاملة صرف العملات المضمونة ابتداءً من الوقت الذي توافقان فيه على تلك الأحكام (سواء شفهياً أو بأي طريقة أخرى). وبعد التوقيع على معاملة صرف العملات المضمونة، يرسل إليك البنك تأكيد معاملة صرف العملات المضمونة، يوضح فيه التفاصيل الاقتصادية لكل معاملة بينك وبين البنك. ويمكن تنفيذ تأكيد معاملة صرف العملات وتسليمه عبر توقيع نسخ متطابقة متعددة (بما في ذلك عبر الفاكس)، أو إثباته من خلال تبادل الرسائل الإلكترونية أو البريد الإلكتروني.

٢-٢ في حال عدم وجود خطأ واضح، تُعتبر جميع تأكيدات صرف العملات الصادرة عن البنك نهائية وملزمة لك، ما لم تقدّم خلال يوم عمل واحد من تاريخ الاستلام إشعاراً خطياً للبنك بأي اعتراض.

٢-٣ تخضع جميع تأكيدات صرف العملات، ما لم ينص التأكيد صراحةً على خلاف ذلك، لأحكام هذه الاتفاقية، حتى لو لم ينص التأكيد بشكل صريح على أن هذه الاتفاقية هي الأصل للتنفيذ. ويكمّل التأكيد أحكام هذه الاتفاقية ويخضع لها، ويشكل كلاهما معاً اتفاقية موحدة بينك وبين البنك.

٣- البدء

في الأحوال التي تسري فيها أحكام القسم ٤، فإنها تدخل حيز التنفيذ اعتباراً من التاريخ المتفق عليه خطياً معك، أو التاريخ الذي يبرم البنك فيه معاملة صرف عملات مضمونة معك بموجب أحكام هذا القسم، بصرف النظر عمّا إذا تم ذلك باتفاق خطي أو بغير ذلك.

٤- المدفوعات

١-٤ يجب سداد جميع المدفوعات إلى البنك بالعملة المطلوبة، وبأموال متاحة فوراً دون أي مقاصة أو رفع دعاوى مقابلة، ودون أي خصم أو حجز لأي ضرائب أو رسوم أو مستحقات. وفي حال كانت الدفعة خاضعة لأي خصم أو حجز، ستتم زيادة المبلغ المستحق للدفع بحيث

يكون المبلغ المستلم بعد اقتطاع الخصم أو الحجز المطلوب مساوياً للمبلغ المستحق للدفع بموجب معاملة صرف العملات المضمونة.

٤-٢ يمكن للبنك، وفقاً لتقديره المطلق، حجز المدفوعات المستحقة لك بموجب معاملة صرف العملات المضمونة، حتى يقرر أنه قد استلم أو سيستلم المبلغ المستحق منك بموجب تلك المعاملة.

٤-٣ في حال تأخرك عن سداد دفعة مستحقة عليك بموجب معاملة صرف العملات المضمونة، يجب عليك سداد فائدة إلى البنك، بناءً على طلبه بنسبة ٢٪ سنوياً فوق التكاليف التي يتكبدها البنك (والمصادق عليها بشكل حاسم من البنك) لتمويل المبلغ المتخلَّف عن سداده من تاريخ الاستحقاق وحتى تاريخ السَّداد. كما تلتزم بتعويض البنك تعويضاً كاملاً عن أي خسارة تلحق به نتيجة ذلك (بما في ذلك التكاليف القانونية الخاصة بإنفاذ الحقوق وأي مبالغ يتم تحديدها بموجب البند ٧-٣ من القسم ٤ في هذه الاتفاقية بسبب التأخر في السداد). ويحتفظ البنك، في أي وقت، بالحق في اقتطاع الفوائد الناتجة عن تأخر السداد والخسائر المترتبة عليك من حسابك (حتى لو أدى هذا الاقتطاع إلى سحب على المكشوف).

٥- الهامش

٥-١ توافق على سداد المبلغ المطلوب نقداً إلى البنك عند الطلب، وبالعملة التي يحددها البنك وفقاً لتقديره المطلق، وذلك كضمان يراه البنك معقولاً وضرورياً لحمايته من أي خسارة فعلية أو محتملة تنشأ عن معاملات صرف العملات المضمونة الحالية أو المستقبلية أو المتوقعة بموجب هذه الاتفاقية (ويُشار إلى ذلك فيما بعد باسم «شرط الهامش» الخاص بالبنك).

٥-٢ في حال موافقة البنك على إبرام معاملات صرف عملات مضمونة معك، يقوم البنك بإخطارك خطياً بالمبالغ التالية المرتبطة بشرط الهامش:

٥-٢-١ مبلغ الحد الأدنى، ويمثل مستوى التعرض غير المضمون الذي يسمح به البنك لك قبل توجيه أي طلب هامش؛ و

٥-٢-٢ الحد الأدنى لمبلغ التحويل، ويمثل أدنى مبلغ يمكن تحويله لتلبية أي طلب هامش.

٥-٣ توافق على أن جميع الحقوق والملكية والمصلحة المتعلقة بأي هامش نقدي تقوم بتحويله تنتقل مباشرةً إلى البنك، على أن تكون خالية من أي رهن أو مطالبة أو رسوم أو أعباء أو أي مصالح قانونية أخرى. ويجوز للبنك، وفقاً لأحكام هذه الاتفاقية، إعادة تحويل مبالغ نقدية من العملة ذاتها وبالقيمة نفسها (كلياً أو جزئياً) كهامش محوَّل، وذلك في حال قرر البنك أن شرط الهامش الخاص به قد انخفض بمقدار يساوي أو يفوق الحد الأدنى لمبلغ التحويل، شريطة ألاّ تكون هناك أية التزامات قائمة أو مستحقة عليك تجاه البنك بموجب هذه الاتفاقية.

٥-٤ تقرّ بأن شرط الهامش قد يتقلب على أساس يومي، وتوافق على أنه لن يُطلب منك سداد أي هامش لصالح البنك إلا إذا تجاوز شرط الهامش الحد الأدنى المقرر. كما لن يُلزمك البنك بسداد أي هامش نقدي إلا بالقدر الذي يكون فيه المبلغ المطلوب مساوياً أو أكبر من الحد الأدنى لمبلغ التحويل. وفي حال وقوع أي تخلف عن السداد واستمراره، يُعتبر الحد الأدنى صفراً. وسيقوم البنك بإخطارك في حال أصبح الحد الأدنى صفراً لأي سبب آخر، أو في حال طرأت أي تغييرات على قيمة الحد الأدنى أو الحد الأدنى لمبلغ التحويل.

٥-٥ يقوم البنك باحتساب الفائدة على الهامش النقدي المحوّل إليه بموجب هذه الاتفاقية، وذلك وفق سعر يحدده البنك من وقتٍ لآخر. وفي حال كانت الفائدة موجبة، يقوم البنك بتحويلها

إليك، ولكن بالقدر الذي يراه البنك مناسباً وبما لا يؤثر على شرط الهامش الخاص به. أما إذا كانت الفائدة سالبة، فأنت تلتزم بتحويل مبلغ يعادل القيمة المطلقة لتلك الفائدة إلى البنك فور استلامك إشعاراً بذلك من البنك.

٦- التسوية

٦-١ يجب تسوية أي معاملة صرف عملات مضمونة في التاريخ/ التواريخ المتفق عليها للتسوية، كما هو محدد في تأكيد صرف العملات المعني. وإذا لم يتلقَّ البنك الدفعة منك في تاريخ التسوية، يجوز للبنك، دون أن يكون ملزماً بذلك، اتخاذ إجراء تصحيحي.

٦-٢ في حال تم تحديد موعد نهائي لتسوية أي معاملة صرف عملات مضمونة في التأكيد ذي الصلة، فإنه يتعين عليك الالتزام بتسوية التزاماتك المتعلقة بهذه المعاملة في موعدها النهائي وفقاً لتاريخ/تواريخ التسوية المعمول بها. وفي حال عدم الالتزام بتسوية معاملة صرف العملات المضمونة في الموعد المحدد، فإنك بموجب هذا توافق بشكل لا رجعة عنه أنه يحق للبنك، حسب تقديره المطلق، اتخاذ أي إجراء تصحيحي يراه ضرورياً بشأن المعاملة. وقد تشمل هذه الإجراءات، على سبيل المثال لا الحصر، الدخول في معاملة صرف عملات مضمونة جديدة معك بشروط مشابهة تقريباً لتلك المعاملة الأصلية، مع تحديد تاريخ التسوية في يوم العمل التالي مباشرة («تاريخ التسوية المؤجل»). وفي هذه الحالة: (١) يُعتبر أنك قد وافقت على معاملة صرف العملات الجديدة هذه؛ (٢) ويجب تسوية التزاماتك المتعلقة بهذه المعاملة في موعد أقصاه تاريخ التسوية المؤجل المحدد في التأكيد ذي الصلة؛ (٣) وإذا لم تتم تسوية المعاملة بحلول الموعد النهائي لتاريخ التسوية المؤجل، يجوز للبنك اتخاذ أي إجراء تصحيحي يراه ضرورياً، حسب تقديره المطلق، والذي قد يشمل، على سبيل المثال لا الحصر، إنهاء أي معاملات تداول جارية تتعلق بالمعاملة أو أي معاملات تحوط ذات صلة. كما توافق على تغطية جميع تكاليف البنك وخسائره الناتجة عن أي من الإجراءات التصحيحية التي يتخذها، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، الدخول في أو إنهاء أي معاملات صرف عملات كما هو محدد في هذا البند ٦-٢.

٦-٣ إذا ترتب على أي إجراء تصحيحي تقوم به أي تكلفة أو خسارة للبنك، فإنك تمنح البنك بموجب هذا تفويضاً لا رجعة عنه لاقتطاع مبلغ يعادل هذه التكلفة أو الخسارة من حسابك. وبالمثل، إذا نتج عن هذا الإجراء التصحيحي أي ربح للبنك، يحق للبنك إضافة مبلغ يعادل هذا الربح إلى حسابك. ويجدر التنويه إلى أن أي إجراء تصحيحي يتخذه البنك لا يمسّ بأي حال من الأحوال أياً من حقوقه الأخرى المنصوص عليها في هذه الاتفاقية، أو في أي تأكيد لمعاملة صرف العملات، أو أي مستند آخر، أو أي التزام آخر قائم.

٧- الإنهاء

٧-١ يجوز للبنك، حسب تقديره المطلق، ودون إشعار خطي مسبق، إنهاء أي من معاملات صرف العملات المضمونة القائمة أو جميعها عند حدوث أي حالة تخلف عن السداد.

٧-٢ عند قيام البنك بإنهاء أي معاملة من معاملات صرف العملات المضمونة بموجب هذا البند، لا يُلزم الطرف المعني بسداد المدفوعات المستحقة في تاريخ تسوية المعاملة المنتهية، بل يلتزم بدفع المبلغ المحدد في البند ٧-٣ من هذا القسم ٤.

٧-٣ يحدد البنك، لكل معاملة صرف عملات منتهية، مقدار الخسارة (المعبّر عنها بمبلغ سلبي) أو الربح (المعبّر عنه بمبلغ إيجابي) الناتج عن إنهاء هذه المعاملة، ويخطرك بالمبالغ التي تم تحديدها. سيقوم البنك بإخطارك بالمبلغ الصافي، ويطبق ما يلي:

٧-٣-١ إذا كان المبلغ الصافي سلبياً، تصبح قيمته المطلقة مستحقة الدفع فوراً؛ أو

٧-٣-٢ إذا كان المبلغ الصافي إيجابياً، يكون البنك مستحقاً لاستلام مبلغ يعادل المبلغ الصافي، مع الحفاظ على حق البنك في المقاصة.

ويحتفظ البنك بالحق في تحديد عملة الحساب وعملة الدفع حسب تقديره المطلق.

٧-٤ تطبق عليك قاعدة «الإنهاء المبكر التلقائي»، بحيث تعتبر جميع معاملات صرف العملات المضمونة منتهية فوراً عند وقوع أي حالة إفلاس أو تخلف عن السداد. ويُعتبر تاريخ انتهاء هذه المعاملات هو تاريخ الإنهاء المبكر.

٧-٥ بعد تاريخ الإنهاء المبكر، توافق على تعويض البنك فوراً عند الطلب عن أي خسائر قد يتكبدها البنك نتيجة لأي معاملة، بما في ذلك الخسائر المرتبطة بتقلبات أسعار الصرف والمبالغ المستحقة للإغلاق، وذلك عن الفترة من تاريخ الإنهاء المبكر وحتى لحظة معرفة البنك بأن الإنهاء المبكر قد اعتُبر واقعاً.

الملحق ١: تحذيرات المخاطر العامة

توافق بموجبه على أن تحذيرات المخاطر العامة الواردة أدناه تسري على استثماراتك لدى البنك، وأن البنك ومقدمي الخدمات الخارجيين لا يتحملون المسؤولية بحال من الأحوال عن أية نفقات أو تكاليف أو رسوم أو أتعاب أو خسائر أو مسؤوليات تتكبدها كسبب أو نتيجة مباشرة أو غير مباشرة للمخاطر المبينة أدناه:

١- مخاطر سعر الصرف

١-١ تتأثر احتمالات الربح أو الخسارة من المعاملات الجارية في الأسواق الأجنبية على المنتجات الاستثمارية المقومة بالعملات الأجنبية بتقلبات بأسعار الصرف، ومن الممكن لشخص يستثمر في استثمارات مقومة بعملات أجنبية أن يتعرض لخسارة أو أن يحقق ربحاً أقل بقليل من المتوقع بعد تحويل عائدات البيع لعملته الوطنية حتى وإن كان سعر الاستثمار المعني (المقوّم بعملة أجنبية) قد زاد خلال فترة الحفظ. كما أن الاستثمارات المقومة بالعملة الأجنبية قد تخضع لضوابط الصرف وتكلفة الاسترداد.

١-٢ إن حفظ حسابات أو استثمارات مقومة بالعملة الأجنبية قد يتسبب في نشوء مخاطر معينة. وإنك تدرك طبيعة تلك المخاطر وتوافق على تحمل المسؤولية عن خسائر سعر الصرف الناتجة عن أي من الخدمات المقدمة لك من البنك. ويتم تحويل العملة إلى عملة أخرى، إذا دعت الضرورة، بسعر الصرف الذي يقرره البنك.

١-٣ تتحمل وحدك المسؤولية عن أية نفقات أو خسائر تنتج عن سعر الصرف، بما في ذلك خسائر الأرباح، وتدرك أن الاستثمارات في الأصول المقومة بعملة أجنبية تنطوي على درجة إضافية من المخاطر.

٢- مخاطر المعادن الثمينة

إذا كان أساس معاملة صرف العملات مرتبطاً بالمعادن الثمينة، فإنه، بالإضافة إلى التحذيرات العامة المتعلقة بالمخاطر الواردة في الملحق ١، تُقرّ وتدرك أن هذه المعادن تعتبر «غير مخصصة». ويعني ذلك أن البنك لن يقوم بتخصيص أو فصل كميات محددة من المعادن الثمينة نيابة عنك. ويحتفظ البنك بترتيبات مع جهات خارجية لغرض حفظ المعادن الثمينة غير المخصصة لصالح البنك. ولا تُفصل المعادن الثمينة المودعة في حساب غير مخصص عن أصول البنك أو أصول جهة الحفظ، كما أن أي إضافات إلى حساب غير مخصص لا تمنحك ملكية كميات محددة من المعادن الثمينة. وبناءً على ما سبق، فإنك تُقرّ وتدرك أنك مُعرض لمخاطر الائتمان التي قد تواجه جهة الحفظ في ما يتعلق بهذه المعادن غير المخصصة.

٣- المخاطر القانونية

قد تنطوي المعاملات في بعض الأسواق على مخاطر متفاوتة تختلف عن تلك الموجودة في الأسواق الأخرى. ففي بعض الحالات تكون المخاطر أكبر، والأسواق الناشئة (بما فيها دولة الإمارات) قد تفتقر لدرجة الشفافية والسيولة والكفاءة وقوة التشريعات التي نجدها في الأسواق الأكثر تطوراً. كما أن تقلبات السعر في الأسواق الناشئة يمكن أن يكون مبالغاً فيها وفروقات الأسعار واضطراب السوق قد تكون أمراً شائعاً.

٤- مخاطر الانتقال

٤-١ قد يؤدي موطن إقامتك الذي تقيم فيه إلى زيادة التزاماتك في ما يتعلق ببعض المعاملات، كما أنه قد تكون هناك استثمارات محددة غير متاحة للأفراد المقيمين في بعض المناطق. وفي حال تغيّر وضعك بعد إبرام المعاملة لتصبح مقيماً في منطقة يُحظر فيها إبرام هذه المعاملة، فقد يُطلب منك إنهاء المعاملة وفقاً للأنظمة المعمول بها.

٤-٢ قد يكون لموطن إقامتك تأثير على مدى قابلية تنفيذ بعض أو جميع الأحكام والشروط (بما فيها هذه الأحكام والشروط على سبيل المثال لا الحصر) التي تسري على معاملاتك. وبناءً عليه، فإن بعض أو جميع الأحكام الخاصة بتلك المعاملة قد لا تكون قابلة للتنفيذ في الاختصاص القضائي الجديد الذي تقيم فيه.

٤-٣ قد تفرض بعض الدول قيوداً أو حظراً على المعاملات أو على تحويل الأصول (بما في ذلك النقد) لدول أخرى معينة. لا يتحمل البنك من جانبه المسؤولية عن أية خسائر، بما فيها خسارة الأرباح، مباشرة أو غير مباشرة تنشأ أو تتعلق بأي من المخاطر المذكورة في الاتفاقية بشأن أي من معاملاتك التي أبرمتها بموجب الاتفاقية.

٥- مخاطر المشتقات المالية

٥-١ ينطوي الاستثمار في المشتقات المالية (بما في ذلك صرف العملات والمعادن الثمينة) على مستوى عال من المخاطر وقد يؤدي إلى خسائر تعادل أو تزيد على المبلغ الذي استثمرته في هذه المُشتقات. وقد يؤدي الاستثمار في هذه المشتقات إلى خسائر غير متكافئة تنشأ عن تقلبات صغيرة نسبياً في قيمة الأصول الأساسية.

٥-٢ يجب عليك الاستثمار في المشتقات المالية فقط إذا كنت على استعداد لتحمل خسارة إجمالية للمبلغ المستثمر بالإضافة إلى أي تكاليف ورسوم ونفقات مرتبطة بها.

٥-٣ قبل الاستثمار في المشتقات، يجب عليك تقييم ما إذا كان هذا الاستثمار مناسباً لأهدافك الاستثمارية المحددة وفي حدود رغبتك في المخاطرة وظروفك المالية.

٦- مخاطر الضريبة

قد تخضع أحياناً لقوانين معينة تفرض ضرائب على ارتفاع قيمة رأس المال أو الدخل المتولد عن معاملات معينة. وقد تؤثر التغيرات في التشريعات الضريبية والقوانين الأخرى، أو السياسات الحكومية والمالية والنقدية والتنظيمية، سلباً على قيمة أي معاملة معينة أو على الدخل الناتج عنها.

الملحق ٢: المصطلحات

١- التفسير

في هذه الأحكام والشروط، وما لم يقتضي سياق النص غير ذلك، فإن:

١-١ عناوين البنود مخصصة لأغراض الرجوع إليها ولا أثر لها على تفسير هذه الأحكام والشروط.

١-٢ الإشارات إلى أي بند هي إشارات إلى بند في القسم الذي وردت فيه تلك الإشارة، ما لم يكن النص يشير صراحة لغير ذلك.

١-٣ الكلمات الدالة على المفرد تشمل الجمع، والعكس صحيح. كما أن الكلمات الدالة على الأشخاص الطبيعيين تشمل كذلك الأشخاص المعنويين، والعكس صحيح.

١-٤ الكلمات الدالة على العدد المفرد تشمل الجمع، والعكس صحيح.

١-٥ تُفسر التواريخ والمدد الزمنية بالرجوع إلى التقويم الميلادي.

١-٦ في ما يتعلق بالمكاتبات الموجهة من البنك إليك بموجب هذه الاتفاقية (بما فيها المكاتبات الموجهة بموجب البند ٤ من القسم ١)، فإنه في حال كان ثمة إشارات لمكاتبات خطية، يجوز للبنك إرسال تلك المكاتبات لك عن طريق البريد أو على شكل خطاب ورقي أو رسالة فاكس أو بريد إلكتروني أو رسالة نصية قصيرة أو أية وسيلة أخرى. وتجاوزاً للشك، فإنه في الأحوال التي يتوجب عليك مراسلة البنك خطياً، فيجب عليك اتباع الطريقة التي يقررها البنك من وقتٍ لآخر.

١-٧ إن الإشارة إلى أي قانون أو تشريع أو لائحة أو نص تشريعي هي إشارة لما سبق مع كل تعديل أو توسيع نطاق أو إعادة سنّ له تُجرى له من وقتٍ لآخر مع أي قانون أو تشريع أو نص تشريعي يحل محله أو يكمله. كما أن الإشارة إلى أيّ قانون أو تشريع أو لائحة أو نص تشريعي تشمل جميع التشريعات الفرعية التي تصدر بموجب ذلك القانون أو التشريع أو اللائحة أو النص التشريعي.

١-٨ إن الإشارة إلى «شخص» تشمل أي فرد أو شركة أو شخص اعتباري أو غير اعتباري أو كيان (بما في ذلك أي شراكة أو ائتمان أو صندوق أو مشروع مشترك أو اتحاد شركات) أو حكومة أو دولة أو وكالة أو منظمة أو أي كيان سواء كان يتمتع أو لا يتمتع بشخصية مستقلة.

١-٩ إن الإشارات إلى ضمير المخاطب «أنت» و«ك» الملكية تفسر على أنها إشارات لأي من المفوضين بالتوقيع بالنيابة عنك ووكلائك ومديريك ومسؤوليك وموظفيك، حسبما ينطبق.

١-١٠ إن الكلمات التي تأتي بعد عبارات من قبيل «بما في ذلك» أو «تشمل» أو «بصفة خاصة» أو أي عبارة مماثلة تفسر على أنها وردت على سبيل التوضيح ولا تحد من معنى العبارات أو الأوصاف أو التعاريف أو التي تسبقها.

١-١١ إن الإشارة إلى الأصول تشمل الممتلكات والعائدات والحقوق الحالية والمستقبلية من أي وصف كانت.

١-١٢ إن الإشارة إلى أي لائحة تشمل أية لائحة أو قاعدة أو توجيه رسمي أو تعميم أو طلب أو إرشادات (سواء كانت تتمتع أو لا تتمتع بقوة القانون ولكنها تعتبر من النوع الذي اعتاد الناس على التقيد به حتى وإن لم يتمتع بقوة القانون) صادر عن أية حكومة أو هيئة حكومية

مشتركة أو هيئة فوق وطنية أو دائرة أو جهاز أو هيئة تنظيمية أو ذاتية التنظيم أو أي هيئة أو منظمة أخرى.

١-١٣ لا يجوز أن يُنسب للعبارات العامة معانٍ محددة بسبب ورود أمثلة معينة بعدها مشمولة بتلك العبارات العامة.

١-١٤ إن الإشارات إلى أي مستند تشمل الإشارة لذلك المستند مع كل تعديل أو تغيير يطرأ عليه من وقتٍ لآخر.

٢- التعاريف

تكون للعبارات الآتية الواردة في هذه الأحكام والشروط المعاني المبينة قرين كل منها، ما لم يقتضِ سياق النص غير ذلك:

الحساب يعني أي حساب قد يفتحه (البنك أو أحد الكيانات التابعة له أو مؤسسة مالية أو مقدم خدمات خارجي) باسمك من وقتٍ لآخر ويتم إخطار البنك به، والذي ستستخدمه في ما يتعلق بهذه الأحكام والشروط؛

العنوان أيٍّ من بيانات الاتصال التالية، وفقاً لما هو مُسجَّل في سجلات البنك من حين إلى آخر:
(أ) العنوان الفعلي (ويشمل مقر إقامتك أو عملك أو أي عنوان آخر يتم فيه استلام المراسلات)؛
(ب) رقم الهاتف الأرضي؛
(جـ) رقم الهاتف المتحرك؛
(د) رقم الفاكس؛
(هـ) البريد الإلكتروني؛
(و) رقم خدمة «مكاني» (أو ما يعادله)؛ و/أو
(ز) أي نقطة اتصال أو أية وسيلة أخرى للاتصال بك لأغراض توصيل المكاتبات الواردة إليك من البنك في أي وقت؛

سوق أبوظبي العالمي سوق أبوظبي العالمي؛

محاكم أبوظبي العالمي محاكم أبوظبي العالمي؛

محاكم الدعاوى الصغيرة في سوق أبوظبي العالمي محكمة للدعاوى الصغرى أو ما يعادلها في محاكم أبوظبي العالمي

الكيانات التابعة البنك أو الكيانات الفرعية التابعة له والشركات الأم والمساهمين والكيانات المرتبطة والمديرين والموظفين والمسؤولين والممثلين، وكذلك المشاريع المشتركة التي يكون البنك شريكاً فيها، وخلفاء الحق والمتنازل لهم من قبل ما سبق؛

الاتفاقية المستندات المذكورة في البند ٢-١ من القسم ١؛

الملحق تعني الملحق الذي يشكل جزءاً من هذه الأحكام والشروط ومن الاتفاقية المبرمة بينك وبين البنك؛

القانون المعمول به	كافة القوانين والأنظمة والمراسيم والقواعد والأحكام والقوانين التشريعية والمدونات القانونية الاختيارية والتوجيهات وأنظمة العقوبات وأوامر المحاكم المحلية أو الاتحادية أو الدولية والاتفاقيات أو المعاهدات المبرمة بين البنك وأي سلطة حكومية أو تنظيمية وتسري أحكامها على البنك وأي من الكيانات التابعة له؛
نموذج التفويض	نموذج يتم تعبئته وتوقيعه من قبلك، يحدد المستخدمين المفوضين من قبلك باستخدام المنصّة نيابةً عنك؛
البنك	بنك أبوظبي التجاري هو شركة مساهمة عامة تأسست في إمارة أبوظبي بدولة الإمارات العربية المتحدة مع صندوق بريد مسجل في شارع الشيخ زايد الأول برقم ٩٣٩ أبوظبي دولة الإمارات، وهو مرخص ومنظم من قبل مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي وفروعه وخلفائه ومن تنازل إليهم؛
يوم العمل	اليوم الذي تفتح فيه البنوك أبوابها لمزاولة الأعمال في دولة الإمارات؛
ساعات العمل	ساعات العمل التي تفتح فيها البنوك التجارية أبوابها للعمل في دولة الإمارات؛
البند	أي بند في هذه الأحكام والشروط؛
الأموال القابلة للسحب	الأموال المتاحة للسحب من حسابك؛
معاملات صرف العملات المضمونة	معاملات صرف العملات الفورية، أو الآجلة، أو على شكل مقايضة أو خيار، أو معادن ثمينة، المبرمة بموجب القسم ٤ وتخضع لمتطلبات الهامش المنصوص عليها في البند ٥ من القسم ٤؛
المكاتبات	كافة التعليمات والإخطارات والإشعارات والخطابات والمراسلات الإلكترونية وأرقام التعريف الشخصي وكلمات المرور وأرقام أو كلمات تعريف المستخدم، وكلمات المرور الصوتية وكشوف الحساب والطلبات والاستشارات والإنذارات والتسجيلات الصوتية والإيصالات والأجوبة السرية على الأسئلة السرية، والمعلومات الأخرى التي قد يطلب البنك منك تزويده بها، المتبادلة بينك وبين البنك؛
أحكام وشروط الخدمات المصرفية للأفراد	الأحكام والشروط العامة للبنك التي تسري على عملاء الخدمات المصرفية للأفراد التي يزودك بها البنك؛
النسخة	رسالة فاكس أو صورة ممسوحة ضوئياً أو صورة ضوئية أو نسخة إلكترونية أو أي شكل من أشكال استنساخ المستندات؛
العملة	هي أحد أشكال النقود القانونية أو وسائل التبادل المالي المعتمدة في أي دولة؛

تاريخ الإنهاء المبكر يُقصد به المعنى الوارد في البند ٦-٤ من القسم الثالث؛

الاتصالات الإلكترونية الاتصالات الإلكترونية بينك وبين البنك أو مقدمي الخدمات الخارجيين، التي ترسل عبر وسيط إلكتروني مثل البريد الإلكتروني واتصالات الإنترنت والهاتف والرسائل القصيرة وتطبيق الهاتف المتحرك ورسائل الفاكس، بما في ذلك الاتصالات التي تتم عبر برامج تابعة لأطراف من الغير؛

قنوات الاتصال الإلكتروني أي شكل من أشكال الاتصال الإلكتروني بينك وبين البنك يتم بموجبها إرسال التعليمات والمعلومات والمكاتبات بينك وبين البنك أو مقدمي الخدمات الخارجيين؛

حالة التقصير

(أ) أي تقصير من جانبك أنت أو الكيانات التابعة لك في سداد المبالغ المستحقة عليك أو على الكيان التابع لك للبنك في موعد وتاريخ استحقاقها؛

(ب) أي تقصير من جانبك أنت أو الكيانات التابعة لك في تقديم المعلومات أو المستندات التي يحق للبنك استلامها منك أو من الكيانات التابعة لك؛

(جـ) أية مخالفة من جانبك لأحكام هذه الاتفاقية (بما في ذلك عدم تنفيذ أو مراعاة الالتزامات المفروضة عليك بموجب هذه الاتفاقية تنفيذاً ومراعاةً كاملة)؛

(د) الطعن في هذه الاتفاقية (أو في أي مستند يوقع بشأنها) أو رفضها من قبلك أو من قبل أي طرف من الغير، أو إذا لم تعد الاتفاقية سارية ومنتجة لآثارها القانونية لأي سبب، أو إذا كان ثمة أسباباً قانونية تمنعك من توقيع الاتفاقية أو القبول بالالتزامات المنصوص عليها في هذه الأحكام والشروط؛

(هـ) إذا لم تتمكن من تنفيذ أي من التزاماتك المنصوص عليها في أي اتفاقية أو تعليمات صادرة بينك وبين البنك، أو تجاه أي مؤسسة مالية أخرى، أو إذا أبديت نيتك في عدم تنفيذ تلك الالتزامات؛

(و) إذا لم تلتزم بأي تعهّد أو أخللت بأي إقرار يتعلق بالمعاملات أو بهذه الأحكام والشروط، سواء ورد ذلك صراحةً في هذه الاتفاقية أم لم يُذكر فيها؛

(ز) إذا طرأ أي تغيير جوهري سلبي على وضعك المالي؛

(ح) إذا اشترط البنك، كشرط لإتمام أي معاملة، تقديم هامش أو ضمان إضافي، ولم تقم بتوفير ذلك الهامش أو الضمان أو المحافظة عليه بالمستوى الذي يراه البنك مُرضياً؛

(ط) إذا تجاوزت الخسائر الإجمالية التي تكبدتها، من حيث القيمة السوقية، في المعاملات القائمة، الحد الذي يحدده البنك وفقاً لتقديره المطلق؛

(ي) إذا قرر البنك، حسب ما يراه مناسباً، أن تنفيذ أي معاملة من قبلك أو من قبل البنك أو من كلاكما أصبح أو يُحتمل أن يصبح أمراً غير عملي أو غير قانوني؛ أو

(ك) إذا تعرضت للإعسار، أو بدأتَ أي إجراءات تتعلق بالحصول على حكم أو ترتيب للإفلاس، أو لإعادة التأهيل أو التنظيم أو الإدارة أو التصفية أو أي شكل آخر من أشكال المساعدة المشابهة، سواء في ما يتعلق بك أو بديونك أو أصولك، أو إذا تم تعيين وصيّ أو حارس قضائي أو مصفي أو مدير أو أي مسؤول مماثل لك أو لأي جزء جوهري من أصولك (ويُشار إلى ذلك مجتمِعاً باسم «**الإعسار**»)؛

تأكيد التنفيذ رسالة إلكترونية صادرة لتأكيد أن الأمر المقدم من خلال المنصة قد تم قبوله وتنفيذه من قبل البنك؛

قانون الامتثال الضريبي الأمريكي (فاتكا) قانون الامتثال الضريبي للحسابات الأجنبية الأمريكي لسنة ٢٠١٠ وتشريعات وزارة الخزانة الأمريكية الأخرى ذات الصلة (تعديلاتها من وقت لآخر) وكافة التشريعات السارية الأخرى المعمول بها في أي اختصاص قضائي من وقت لآخر؛

التزامات قانون الامتثال الضريبي الأمريكي/معيار التقارير المشتركة الالتزامات المنصوص عليها في قانون (فاتكا) وكافة الاتفاقيات المشتركة لحكومة دولة الإمارات مع الحكومة الأمريكية أو أية حكومة أخرى بشأن تطبيق قانون (فاتكا)، وأي نظام مماثل أو قائم أو مستقبلي يُراد منه تحقيق أمن تبادل المعلومات للأغراض الضريبية، بما في ذلك المعايير الموحدة للإبلاغ الخاصة بمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وأي تشريع مماثل ساري المفعول في أي اختصاص قضائي آخر و/أو أي قوانين و/أو تشريعات حكومية مشتركة (محلية أو غير محلية) يتم اعتمادها بموجب تطبيق ما سبق؛

النموذج أي نموذج طلب أو نموذج معاملة أو نموذج تعهد حساب أو نموذج تفويض أو نموذج ضمان أو أي نموذج آخر يحدده البنك من وقت لآخر لأغراض تقديم الخدمات، أو أي نموذج آخر يعتمده البنك أو مقدمي الخدمات الخارجيين لغرض خاص كنموذج طلب خدمة خاصة من البنك أو من أي طرف من الغير، أو لغرض إرسال تعليمات للبنك، ويمكن استكماله:

(أ) خطياً بصيغة ورقية أو إلكترونية؛

(ب) بتعليمات شفهية تقدم شخصياً أو عبر الهاتف؛

(جـ) من خلال قنوات الاتصال الإلكترونية أو أية وسيلة قبول إلكترونية أو رقمية أخرى، بما فيها البريد الإلكتروني أو الفاكس؛

(د) من خلال الكيانات التابعة للبنك أو أي مقدم خدمات خارجي، بما في ذلك خدمات أو برامج «السويفت» للتراسل الآمن؛ و/أو

(هـ) بأية وسيلة أخرى لتوجيه التعليمات أو التأكيدات يعتمدها البنك من وقت لآخر؛

تأكيد معاملة صرف العملات

تأكيد خطي يقدمه البنك إليك يوضح التفاصيل الاقتصادية لكل معاملة صرف عملات أو معاملة صرف عملات مضمونة بينك وبين البنك؛

معاملة صرف العملات

معاملات صرف العملات الفورية، أو الآجلة، أو على شكل مقايضة أو خيار، أو معادن ثمينة، المبرمة بموجب القسم ٣؛

المعلومات

البيانات والتسجيلات والدفاتر والمستندات والسجلات والقيود والكشوف والتعليمات والمكاتبات والإثباتات ومعلومات الحساب، وكافة المعلومات والمستندات والشهادات الأخرى المتعلقة بهويتك أو إقامتك الضريبية أو جنسيتك أو مصادر أموالك المودعة لدى البنك، بما في ذلك المكاتبات المتبادلة بينك وبين البنك ومقدمي الخدمات الخارجيين سواء كانت بنسخها الأصلية أو صوراً عنها، وبأية هيئة كانت، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، على هيئة نسخ مطبوعة أو رقمية أو إلكترونية أو سمعية أو مرئية، ونشرات الاكتتاب والمذكرات التوضيحية والصور البيانية والتقارير السنوية ونصف السنوية والحسابات وغيرها من المواد الترويجية والدعائية والمطبوعات والبيانات الإحصائية المُحَدّثة، وأية جداول رسوم أو أتعاب؛

التعليمات

أي طلب أو أمر تقدمه أنت أو أي كيان تابع لك إلى البنك بأية طريقة كانت بموجب أحكام الاتفاقية؛

اتفاقية آي.أس.دي.أيه (ISDA)

بروتوكول الرابطة الدولية للمبادلات والمشتقات؛

الالتزامات

التزاماتك تجاه البنك بموجب الاتفاقية أو أي اتفاقية أو عقد آخر مبرم بينك وبين البنك، بما في ذلك الالتزامات المتعلقة بسداد أي مبلغ مالي في تاريخ استحقاقه أو حين الطلب، أو بأي رسوم أو نفقات أو أتعاب أو مصاريف (بما فيها المصاريف القانونية) أو الخسائر أو أية التزامات أخرى يتكبدها البنك؛

الخسارة

كل أو أي مما يلي: التكاليف والأتعاب والرسوم والمصاريف والمدفوعات والالتزامات والغرامات والمطالبات والطلبات والدعاوى والإجراءات والأحكام والقضايا والخسائر (بما فيها خسارة الأرباح أو الفرص) والتعويضات من أي نوع أو طبيعة كانت وكافة الضرائب والجبايات والمكوس المستحقة بشأن المنصة أو أي معاملة أو غيرها؛

الحد الأدنى لمبلغ التحويل

المبلغ الذي يخطرك به البنك خطياً (بما في ذلك عبر البريد الإلكتروني إلى عنوان البريد الإلكتروني الذي قدمته) من وقت لآخر؛

تطبيق الهاتف المتحرك	أي تطبيق واحد أو أكثر للأعمال المصرفية معتمد لدى البنك وقابل للتحميل على الهاتف المتحرك حسبما قد يتمّ طرحه للاستعمال أو استبداله أو تحديثه أو ترقيته أو تعديله من وقت لآخر؛
الهاتف المتحرك	أي جهاز إلكتروني شخصي تستخدمه للوصول إلى الخدمات المصرفية عبر الهاتف المتحرك والاستفادة منها (مثل الهاتف الذكي أو الجهاز اللوحي)؛
الأمر	طلب صادر منك أو من أحد المستخدمين استخدام المنصة لبيع أو شراء أو تداول العملات؛
تأكيد الطلب	رسالة إلكترونية يتم إرسالها من قبلك أو من قبل مستخدم من خلال المنصة لتأكيد موافقتك غير القابلة للإلغاء على السعر المحدد لأمر ما؛
القسم	أي قسم من الأقسام من (١) إلى (٤) في هذه الاتفاقية؛
طاقم العمل	(بالنسبة لأي طرف أو كيان) المديرون والمسؤولون والموظفون لدى ذلك الطرف أو الكيان من وقت لآخر؛
المنصة	المنصة الإلكترونية المسماة «جو تريد»، والتي تُدار من قبل مشغّل المنصة، وتمكّنك من شراء وبيع وتداول وتسوية العملات عبر الإنترنت؛
مشغل المنصة	المشغل الخارجي للمنصة؛
الملف الشخصي	يعني الملف الشخصي الذي تحتفظ به لدى البنك لغرض استخدام المنصة والتداول بالعملة؛
بلد محظور	أي بلد يتم تصنيفه من وقت لآخر وفقاً للقوانين المعمول بها على أنه بلد يجب فرض القيود على التعاملات معه؛
السعر المقترح	هو السعر الذي يحدده البنك والذي يتوقع أن يتمكن به من تنفيذ أمرك عند استلامه؛
السجلات	كافة البيانات والتسجيلات والمستندات والسجلات والحسابات المحفوظة لدى البنك في أية هيئة كانت (بما في ذلك النسخ المطبوعة أو الرقمية أو السمعية أو المرئية) المتعلقة بالعميل وباستخدامات العميل لخدمات البنك وكافة المعاملات والمكاتبات بين البنك والعميل أو الكيانات التابعة له؛

شخص محظور

الشخص المدرج أو المملوك أو المسيطر عليه من قبل شخص مدرج على لائحة عقوبات، أو أي شخص يتصرف بتوجيهات أو بالنيابة عن شخص مقيم أو تخضع مؤسسته لقوانين بلد أو إقليم خاضع لعقوبات على مستوى ذلك البلد أو الإقليم، أو أي شخص مملوك لمثل ذلك الشخص أو لأي شخص مستهدف بالعقوبات بصورة مباشرة أو غير مباشرة أو يخضع لسيطرته أو يتصرف بالنيابة عنه أو وفق توجيهاته؛

الحق في المقاصة

يعني حق البنك في تخصيص:

(أ) أي مبلغ دائن في أي حساب من الحسابات التابعة لك؛ و/أو

(ب) أي من أصولك الأخرى المحفوظة لدى البنك أو في حيازته بما في ذلك دون حصر الأوراق المالية، والسندات، والضمانات، والأسهم، ومستندات الشحن، والأوراق النقدية، والعملات، والذهب أو أي أموال منقولة أخرى ذات قيمة أو ممتلكات من أي نوع كانت،

مقابل الوفاء بأي من التزاماتك المستحقة تجاه البنك أو الكيانات التابعة له أو مقدمي الخدمات الخارجيين (سواء كانت هذه الالتزامات فعلية أو محتملة أو مبدئية أو تبعية أو فردية أو مشتركة أو متعددة)؛

العقوبات

أية قوانين أو قواعد أو لوائح أو مراسيم أو إنذارات أو أوامر (بما فيها الأوامر التنفيذية) تتعلق بأي عقوبات أو حظر أو قيود تجارية أو اقتصادية أو مالية؛

adcb.com